

أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة
المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة - دراسة تطبيقية علي الشركات
المقيدة بالبورصة المصرية.

د. رضا محمود محمد عبد الرحيم*

ملخص البحث:

يهدف البحث إلي دراسة واختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) والمتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي IFRS 8 علي قيمة الشركة. ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد علي عينة تحكمية من التقارير المالية ربع السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من بداية سنة ٢٠١٦ وهو بداية تفعيل المعيار في مصر حتي الربع الثاني من سنة ٢٠١٨. وتم إجراء التحليل الاحصائي باستخدام نموذجي الانحدار البسيط والمتعدد لتفسير العلاقة محل الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة. ويمكن إرجاع ذلك إلي الإنتقادات التي تعرض لها المعيار عند التطبيق، أو لأنه عند تحديد قيمة الشركة توجد متغيرات أخري لها تأثير مباشر علي تحديد وتقييم قيمة الشركة. كما توصلت الدراسة إلي وجود علاقة معنوية لتأثير كل من حجم الشركة وربحية الشركة وإلي وجود علاقة غير معنوية لتأثير جودة المراجعة علي تحديد قيمة الشركة في بيان العلاقة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية :

المعلومات القطاعية ، معيار المحاسبة المصري رقم (٤١)، IFRS 8، قيمة الشركة.

* مدرس المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة -جامعة الاسكندرية

البريد الإلكتروني : reda.abdelrehim@alexu.edu.eg

The impact of the disclosure of segmental information in accordance with the Egyptian Accounting Standard No. (41) on the value of the company - an applied study on the companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Abstract:

The research aims to study and testing of the impact of the degree of disclosure of segment information in accordance with the Egyptian Accounting Standard No. 41, which is in line with IFRS 8, on the value of the company. To achieve this objective, a control sample was adopted from the quarterly financial reports of companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from the beginning of 2016, which is the beginning of activation of the standard in Egypt until the second quarter of 2018. The statistical analysis was performed using simple and multiple regression models to explain the relationship in question.

The results of the study showed that there is no significant relationship between the degree of disclosure of segment information in accordance with Egyptian Accounting Standard No. (41) on the value of the company. This can be traced back to the criticisms that the standard is subjected to when applying, or because when determining the value of a company, other variables have a direct impact on the valuation and valuation of the company. The study also found a significant relationship to the effect of both the size of the company and the profitability of the company and the existence of a relationship that is not significant to the impact of the quality of the audit on determining the value of the company in the statement of the relationship under study.

Keywords: Segment Information, Egyptian Accounting Standard No. 41, IFRS 8, Value of the Company.

١ - مقدمة البحث:

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* في عام ٢٠٠٦ بإصدار المعيار الدولي للتقرير المالي (*IFRS 8*) بعنوان القطاعات التشغيلية الذي يلغي ويحل محل معيار المحاسبة الدولي (*IAS 14R*) والذي بدء تطبيقه فعليا من عام ٢٠٠٩. وتبعا لذلك قامت وزارة الإستثمار المصرية المنوط بها إصدار معايير المحاسبة بالغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٣٣) بعنوان التقارير القطاعية (المتوافق مع *IAS 14R*) وحل محله معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) بعنوان القطاعات التشغيلية (المتوافق مع *IFRS 8*) حيث تطبيق معيار المحاسبة المصري الخاص بالقطاعات التشغيلية بدء من عام ٢٠١٦. ويتشابه معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) مع معيار المحاسبة الأمريكي (*SFAS 131*) بعنوان الإفصاح عن قطاعات المنشآت والمعلومات المتعلقة بها، ويعتبر مثل هذا التغيير والتطور في معايير الإفصاح عن المعلومات القطاعية محاولة ضمن محاولات مجلس معايير المحاسبة الدولية *IASB* ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية *FASB* لاجتثاث التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية للحد من الاختلافات بينها وذلك لخدمة أصحاب المصالح. (*Mateescu.R, 2016*) ; *Aleksanyan. M, & J. Danbolt, 2015*)

وتعتبر إحدى المنافع الهامة المتوقعة للإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) أنها مؤشرا لمستوي نجاح الشركة، حيث تعطي إنطباعا عن مدى كفاءة وفعالية الشركة لدى أصحاب المصالح عن كيفية تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة للشركة وتقييم الأداء علي مستوي هذه القطاعات، مما يؤثر بالإيجاب علي القيمة السوقية للشركة ككل. إلا أنه علي الجانب الاخرى يتمثل احد العيوب المتوقعة للإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقا لهذا المعيار أنه قد يسبب مشكلة نتيجة معرفة المنافسين معلومات أكثر تفصيلا عن الشركة مما قد يؤثر بالسلب علي القيمة السوقية للشركة وخاصة في حالة الشركات صغيرة الحجم.

وبصفة عامة تتفق بعض الدراسات (*Kajuter & Nienhaus,2017*; *Mardini,2017* ; *Mateescu,2016*) علي أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية له مردود ايجابي علي أصحاب المصالح وخاصة المساهمين ، وأنه يؤثر علي قيمة الشركة قيمة الشركة. فهل يوجد مثل هذا التأثير في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟ هذا ما سوف يجب عنه البحث الحالي نظريا وعمليا.

٢ - مشكلة البحث :

تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بارتفاع مستوى التعقيد فيها نتيجة للمنافسة الحادة والإنتفاخ الكبير في التجارة والاستثمار، وظهور العولمة وما إستتبع ذلك من توسع في أعمال الشركات من حيث تنوع أنشطتها ومنتجاتها وعملائها والمناطق الجغرافية لتوزيع منتجاتها. وترتب علي هذا التعقيد المتزايد صعوبة فهم مستخدمي التقارير المالية للتعقيد الحاصل في أنشطة تلك الشركات وصعوبة إجرائهم لتقييمات موضوعية لأداء تلك الشركات وإتخاذ القرارات الإستثمارية والإئتمانية بشأنها.

وقد أصبحت التقارير المالية الإجمالية المعدة علي مستوى الشركة ككل غير قادرة بمفردها علي تلبية حاجات المستخدمين من المعلومات التي تساعدهم في الوصول إلي تقييمات دقيقة وموضوعية حول أداء وقيمة الشركات وذلك لانخفاض مقدرة الأرقام الإجمالية الواردة في التقارير المالية علي إبراز الإختلافات في أداء مخاطر وفرص نمو قطاعات الشركة الإنتاجية وفروعها الجغرافية وعملائها الرئيسيين والتي تؤثر في النهاية علي قيمة الشركة بطريقة سلبية.

لقد ازدادت أهمية المعلومات القطاعية مع إصدار معيار *IFRS 8* الذي يعتمد في تقسيم القطاعات التشغيلية علي مدخل الإدارة ، والذي سمح بالخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في إنتاج وتوصيل المعلومات القطاعية للمستخدمين *Segmental Information* حيث أصبحت عملية الإفصاح عن المعلومات القطاعية تتم وفقا لرؤية إدارة الشركة لقطاعاتها داخليا (من خلال هياكل التقارير الداخلية) بما يرفر لهم معلومات تتصف بكونها أكثر دقة عن إدارة الشركة ككل وعلي مستوى القطاعات المكونه للشركة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب علي قيمة الشركة.

وإستنادا لما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في مجموعة من الاسئلة:

ما هي المعلومات القطاعية وما هي أسباب ومبررات الإفصاح عنها ؟ وما هي مزايا ومنافع الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمدخل الإدارة؟ وما هي العيوب المتوقعة للإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمدخل الإدارة؟ وهل يحتاج أصحاب المصالح (وتحديدا المستثمرون) للمعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) عند تقييمهم للشركة ؟ وما هي بنود المعلومات القطاعية التي يحتاجون إليها عند تحديد قيمة الشركة؟ وما

هي قيمة الشركة من منظور محاسبي؟ وما هي أهم مقاييسها؟ وهل يؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وأخيرا، هل يختلف تأثير درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف حجم وربحية الشركة وجودة المراجعة؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلي دراسة وإختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا، لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)، علي قيمة الشركة، بالتطبيق علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، إبتداء من عام ٢٠١٦ وهو تاريخ تطبيق المعيار في مصر، حتي الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

٤- أهمية ودوافع البحث:

ترجع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية إلي وجود ندرة علي المستوي الأكاديمي في الدراسات المتعلقة بدراسة موضوع الإفصاح عن المعلومات القطاعية عموما، ووفقا للمعيار الجديد بشكل خاص، كذلك وجود العديد من جوانب الإفصاح القطاعي التي لم يتم تغطيتها من خلال الدراسات السابقة بالشكل الكافي، مثل أنواع المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، والمعايير أو الإختبارات اللازمة للتعرف علي القطاعات المؤهلة للإفصاح المنفصل. بالإضافة إلي المحددات التي تؤثر علي مستوي الإفصاح عن المعلومات القطاعية.ومن ناحية أخرى ترجع أهمية هذا البحث من الناحية العملية إلي وجود القليل من الدراسات (ان وجد) التي قامت بدراسة وإختبار أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة.

وتتمثل دوافع هذا البحث في مساعدة مستخدمي القوائم المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي دراسة القوائم المالية وفهمها وتحليلها بصورة أفضل من الإفصاح عن المعلومات الإجمالية فقط، لأن المعلومات القطاعية التفصيلية أو تجزئة المعلومات في القوائم المالية تساعد المستخدمين علي تقييم مؤشرات الربحية والمخاطر والنمو لمكونات أو أجزاء الشركة ، وكذا المعلومات الخاصة بأصول وإيرادات وأرباح أو خسائر كل قطاع مما يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات أكثر

رشدا.وأخيرا من أهم دوافع البحث أيضا تضييق فجوة البحث المحاسبي في مصر في هذا المجال بإتباع منهجية بحث تطبيقية تتلافى عيوب الدراسات الميدانية بقائمة الاستقصاء.

٥- حدود البحث :

يقتصر هذا البحث علي دراسة واختبار علاقة الإفصاح عن المعلومات القطاعية بقيمة الشركة ويخرج عن نطاق البحث كلا من مشاكل الإعراف والقياس الخاصة بالمعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم(٤١) والمتوافق مع IFRS 8. ودراسة واختبار العلاقة محل الدراسة في المؤسسات المالية او الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ، والمتغيرات المعدله الاخري (مثل هيكل الملكية ومستوي الالتزام الحوكمي والرفع المالي) بخلاف حجم وربحية الشركة وجودة المراجعة . وأخيرا فان قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

٦- فروض البحث :

سوف يتم لأحقا إشتقاق فروض الدراسة نظريا، وتظهر هذه الفروض علي النحو التالي:
الفرض الاول (H1):تؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) إيجابا علي قيمة الشركة.

الفرض الثاني (H2):يختلف التأثير الإيجابي لدرجة إفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف حجم وربحية الشركة وجودة المراجعة.

الفرض الفرعي (H2a):يختلف التأثير الإيجابي لدرجة إفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف حجم الشركة.

الفرض الفرعي (H2b):يختلف التأثير الإيجابي لدرجة إفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف ربحية الشركة.

الفرض الفرعي (H3c): يختلف التأثير الإيجابي لدرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف جودة المراجعة.

٧- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته، وفي ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث

علي النحو التالي:

١/٧- الإفصاح القطاعي من منظور الإصدارات المحاسبية.

٢/٧- المنافع والعيوب المتوقعة لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية.

٣/٧- تحليل العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة وإشتقاق فرضي البحث.

٤/٧- منهجية البحث.

٥/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٧- الإفصاح القطاعي من منظور الإصدارات المحاسبية.

دوليا قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام ١٩٨١ بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٤ (IAS14) والمرتبط بالإفصاح عن المعلومات القطاعية، وتضمن هذا المعيار ضمن متطلباته أن يتم الإفصاح عن أربعة بنود رئيسية لكل من القطاعات الصناعية والقطاعات الجغرافية، ووجود إرشاد عام لتحديد القطاعات الصناعية والقطاعات الجغرافية، كما سمح هذا المعيار باختلافات في تعريف نتيجة القطاع بين الشركات، إلا أن هذا المعيار وقد وجهت له الكثير من الإنتقادات والتي منها قيام الشركة بدمج القطاعات لإخفاء أداء عمل خطوط معينة أو إخفاء القطاعات الصناعية بإعتبار أنها ليس كذلك وتم الاستناد في ذلك إلي التعاريف الواسعة التي تضمنها المعيار.

وقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٩١ بإعادة صياغة المعيار، إلا أن هذه الصياغة لم تتضمن أية تعديلات جوهرية في صيغته الأساسية وإنما إقتصرت فقط علي التغيير في بعض المصطلحات بهدف توفير إتساق أفضل بين هذا المعيار ومعايير المحاسبة الدولية الأخرى وصدر هذا المعيار بصيغته النهائية عام ١٩٩٤.

وللتغلب علي المشاكل ونقاط الضعف المرتبطة بالمعيار السابق، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) والمجمع الكندي للمحاسبين القانونيين (ACSB) وقرروا تطوير مدخل جديد يتم علي أساسه تحديد القطاعات التي يتم الإفصاح عنها، وكانت نتيجة هذا التعاون قيام لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٩٧ بإصدار معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤ المعدل (IAS 14R) بعنوان "تقديم التقارير حول القطاعات" والذي اعتبر ساريا ابتداء من عام ١٩٩٨.

وقد تبني هذا المعيار مدخلا جديدا - العوائد والمخاطر - لتحديد القطاعات التي يتم التقرير عن بياناتها في التقارير المالية حيث تطلب المعيار أن يتم تقديم التقارير حول قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية علي أن يتم تحديد إحدي هذه القطاعات (العمل او الجغرافية) كقطاعات أولية بينما تكون الأخرى قطاعات ثانوية ويكون العوائد والمخاطر التي تتعرض لها عمليات الشركة هي القاعدة لتحديد أي القطاعات تكون قطاعات أولية وأيها تكون قطاعات ثانوية.

وتطلب المعيار أن تقوم الشركة بالنظر إلي الهيكل التنظيمي الداخلي والنظام الداخلي الخاص بتقديم التقارير الداخلية لغرض تحديد القطاعات وفي حال لم تكن القطاعات الداخلية مبنية علي أساس المنتجات والخدمات أو علي أساس المنطقة الجغرافية، عندها يتطلب المعيار من الشركة النظر إلي المستوي الأقل من القطاعات الداخلية لتحديد القطاعات التي يتم تقديم التقارير عنها، ومن مزايا هذا المعيار أنه قدم إرشادات أكثر تفصيلا لتحديد قطاعات العمل أو القطاعات الجغرافية كما أنه تطلب إستخدام سياسات محاسبية لإعداد التقارير القطاعية تتوافق مع المستخدمة في إعداد القوائم المالية للشركة. (Mardini et al.,2015 ; Aleksanyan & Danbolt,2015)

وسعيًا وراء تحقيق التقارب بين مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر من عام ٢٠٠٦ بإصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 8 (القطاعات التشغيلية) الذي يعتمد علي مدخل الادارة The Management Approach والذي أصبح فعال من بداية الفترة يناير عام ٢٠٠٩ ويعد معيار IFRS 8 مكافئ أو مطابق لمعيار SFAS 131 الأمريكي بإستثناء الأختلافات الطفيفة للتغيرات في المصطلحات والتفسيرات اللازمة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية الأخرى، ويحل معيار IFRS 8 محل معيار المحاسبة الدولي

IAS 14R (التقارير القطاعية) والذي يقوم بتحديد القطاعات القابلة للتقرير وفقاً لمدخل المخاطر والعوائد باستخدام أساسين لإختيار الشركات لتقاريرها القطاعية وهما أساس الأعمال والأساس الجغرافي كأساس للإفصاح الأولي والثانوي للقطاع. (Mardini et al.,2015; Aleksanyan & Danbolt,2015)

ويعتبر *IFRS 8* تطوير هام في مجال الإفصاح القطاعي من خلال تبنيه لمدخل الإدارة في تحديد القطاعات التي سيتم الإفصاح عن معلومات حولها بشكل منفصل في التقارير المالية حيث أصبحت هذه القطاعات هي القطاعات التشغيلية وكذلك أصبحت معلومات القطاعية التشغيلية تعد باستخدام نفس السياسات المستخدمة داخلياً لأغراض إعداد تقارير الإدارة الداخلية المستخدمة في تقييم أداء القطاعات المكونة للشركة وتخصيص الموارد لها وحتى لو لم تكن تلك السياسات ملتزمة بالضرورة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما تطلب المعيار الإفصاح عن العديد من المعلومات القطاعية سواء المعدة علي مستوى القطاعات التشغيلية المنفردة أو علي مستوى الشركة ككل. كما يتطلب المعيار أيضاً الإفصاح الإضافي علي مستوى الوحدة علي أساس الخدمات والمنتجات للشركة وعلي أساس المناطق الجغرافية وعلي أساس العملاء الرئيسيين. ويتطلب معيار *IFRS 8* التقرير عن نفس القطاع التشغيلي والمعلومات علي مستوى الوحدة مثل معيار المحاسبة الأمريكي (*SFAS 131*). (Mardini et al.,2015; Aleksanyan & Danbolt,2015)

وبشأن متطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار القطاعات التشغيلية ينص معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) المتوافق مع معيار (*IFRS 8*) علي نشر معلومات قطاعية من خلال الشركة علي أساس الإعتماد علي مدخل الإدارة (*Management Approach*) لتقسيم قطاعات الشركة بدلاً من مدخل المخاطر والعوائد (*Risks and returns*) الذي كان معتمداً عليه كأساس لتقسيم القطاعات في المعيار السابق، ويعني مدخل الإدارة في تقسيم قطاعات الشركة أن يتم الإعتماد علي التقارير الداخلية التي تتعامل بها الشركة كأساس لتقسيم القطاعات التشغيلية وإصدار تقارير قطاعية بشأنها. (Lucchese & Di Carlo, 2016)

ويعد القطاع التشغيلي وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) جزءاً قابلاً للتمييز من شركة تعمل في توفير منتج أو خدمة إضافية أو مجموعة من المنتجات وتتعلق عوامل تحديد هذه المنتجات والخدمات بطبيعتها وطبيعة عمليات إنتاجها ونوعية العمل والأساليب

المستخدمة في التوزيع وكذلك البيئة التنظيمية. ويحدد المعيار الأسس التالية من أجل تحديد القطاعات الواجب الإفصاح عنها، أولاً: ممارسة أنشطة عادية تحصل الشركة من خلالها علي إيرادات وتحمل مصروفات (بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع مكونات أخرى من نفس الجهة) ، ثانياً: أن يتم مراجعة النتائج التشغيلية بأنظمة من قبل متخذ القرار التشغيلي للقطاع لأجل إتخاذ قرارات بشأن الموارد التي ينبغي تخصيصها وتقييم أدائه، ثالثاً أن يتم الحصول علي معلوماته المالية بصفة مستقلة او منفصلة. (Mateescu.R, 2016; Lucchese & Di Carlo, 2016)

وإذا توافرت هذه الخصائص في أي عملية فإنها تصنف علي أنها قطاع تشغيلي، إلا أنه يعد قطاعاً قابلاً للتقرير عنه *Reportable Operating Segments* إذا تحقق أحد الشروط التالية: أولاً: أن يبلغ إيراد القطاع التشغيلي من العملاء الخارجيين أو العمليات مع القطاعات الأخرى الداخلية ١٠% أو أكثر من إجمالي الإيراد الخارجي والداخلي من كافة القطاعات التشغيلية، ثانياً: إذا بلغت نتيجة القطاع ، سواء ربحاً أو خسارة ، ١٠% أو أكثر من النتيجة مجتمعة لكافة القطاعات، ثالثاً: إذا بلغت أصول القطاع ١٠% أو أكثر من إجمالي أصول كافة القطاعات. (Aleksanyan. M, & J. Danbolt, 2015 ; Nichols. N, et al,2013)

وإذا توافرت الشروط السابقة في أحد القطاعات التشغيلية فإنه يعد قطاعاً قابلاً للتقرير عنه، ويجب الإفصاح من خلاله عن المعلومات التالية : الإيرادات من العملاء الخارجيين والمعاملات بين القطاعات ، إيرادات الفوائد ، ومصروفات الفوائد ، والإهلاكات والإستنفادات ، وتدهور القيمة ، حصة الشركة في صافي الدخل من الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة ، مصاريف أو إيرادات ضريبة الدخل ، النفقات الاستثمارية علي الأصول غير المتداولة، بالإضافة إلي الإفصاح عن معلومات تخص أصول القطاع والتزاماته. وترجع أهمية الإفصاح عن تلك المعلومات في تقييم ربحية كل قطاع والوضع المالي لكل قطاع ونوع السلع أو الخدمات التي تتولد منها منتجات القطاع وكذلك تقييم الالتزامات ومديونية القطاع الأمر الذي يؤثر في النهائية إيجاباً علي معرفة القيمة الحقيقية للشركة ، من خلال عملية التخصيص الأمثل للموارد وتقييم الأداء لتلك القطاعات.

وفيما يلي جدول يوضح المقارنة والاختلافات بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للتقارير القطاعية (IFRS 8 ، IAS 14R) : (Mardini et al.,2015 ; Aleksanyan & Danbolt,2015)

IFRS 8	IAS 14R	وجه المقارنة
ينبغي أن يعكس القطاع مدخل الإدارة والذي يقوم علي اساس كيفية إعداد القطاعات داخليا والتقرير عنها ومراجعتها بواسطة CODM	ينبغي أن يعكس القطاع المصادر المسيطرة للخطر والعوائد وأن يتم مراعاة الأقسام التشغيلية للشركة.	أساس تحديد القطاع وقياس المعلومات القطاعية
لا يلزم أن تكون المبالغ القطاعية متطابقة مع أساس الاعداد والتقرير عن القوائم المالية للشركات.	يجب التقرير عن المبالغ القطاعية باستخدام نفس الأساس المستخدم للقوائم المالية للشركات	أسس إعداد التقارير القطاعية
القطاعات التشغيلية	أولية ، ثانوية اذا كان التقرير القطاعي الأولي علي الأساس الجغرافي يكون التقرير الثانوي للقطاع علي أساس الاعمال والعكس بالعكس.	أنواع القطاعات
المناطق الجغرافية ، المنتجات والخدمات ، العملاء الرئيسيين ، ولا تعد الإفصاحات على مستوى الشركة جزءاً من مدخل الإدارة	لا يوجد	الإفصاح علي نطاق الشركة
بالنسبة لكل قطاع تشغيلي: الأرباح والخسائر ، الأصول ، الالتزامات ، الإيرادات ، الإيرادات من التعاملات الداخلية بين	بالنسبة لكل قطاع اولي : إيرادات الخارجية والتعاملات الداخلية ، النتائج ، الأصول ، الالتزامات ، المصروفات	المعلومات المحاسبية التي يتطلب ان يتم الإفصاح عنها في

<p>القطاعات ، مصروفات وإيرادات الفائدة ، الأهلاكات والاستنفادات ، حصة الشركات الربح أو الخسارة في طريقة حقوق الملكية ، الاستثمار في ظل طريقة الملكية للشركات الزميلة والمشاركة ، العناصر غير النقدية الأخرى ، التسويات لمبالغ الوحدة.</p>	<p>الراسمالية ، مصروفات الأهلاك والاستنفاد ، المصروفات غير النقدية الأخرى ، بخلاف الأهلاك والاستنفاد</p> <p><u>بالنسبة للقطاع الثانوي:</u></p> <p>الإيرادات ، الأصول ، المصروفات الراسمالية.</p>	<p>التقرير القطاعي</p>
<p>بالنسبة للأفصاح علي مستوي الوحدة:</p> <p><u>بالنسبة للمناطق الجغرافية:</u></p> <p>الإيرادات والأصول غير المتداولة في بلد الموطن وجميع البلدان الأجنبية الأخرى إجمالاً ، الإيرادات والأصول غير المتداولة علي مستوي كل دولة اجنبية علي حدا.</p> <p><u>بالنسبة للخدمات والمنتجات:</u></p> <p>الإيرادات بالنسبة للعملاء الرئيسيين</p>		

٢/٧ - المنافع والعيوب المتوقعة لتطبيق معيار القطاعات التشغيلية.

بداية يري (*Kajuter & Nienhaus, 2017*) أن التقارير المالية تعد المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المالية لأصحاب المصالح المتنوعين، وبالتالي يجب أن توفر تلك التقارير القدر الكافي والملائم من المعلومات لهؤلاء المستخدمين حتي تمكنهم من إتخاذ القرارات وتحديد قيمة الشركة والمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة مستقبلاً، حيث يترتب علي دور الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح القطاعي بشكل خاص العديد من المزايا تتمثل في إمداد مستخدمي المعلومات المحاسبية بالمعلومات التفصيلية التي تمكنهم من إجراء

التنبؤات وتقييم الأداء السابق للشركة ككل، ولقطاعاتها الرئيسية ، فضلا عن وضع التصورات المستقبلية بشأنها. ولا شك أن نشر المعلومات المجلدة عن الشركات المتنوعة النشاط قد يسهل من إخفاء بعض أوجه القصور الموجودة في بعض الأنشطة، والتي يحول الإفصاح عن المعلومات القطاعية دون إخفائها.

ويري (Faisal.A, et al, 2016) أن وجود المعلومات القطاعية في القوائم المالية المنشورة تساعد تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن الحجم النسبي وأرباح ومساهمات وإتجاهات النمو في مختلف الأنشطة المتنوعة للشركة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها لتمكينهم من القيام بتقديرات أفضل عن المنشأة ككل، فضلا عن تزويدهم بتأثير التغييرات في المكونات الجوهرية في أنشطة الشركة على نشاط الشركة ككل. والذي يؤثر في النهاية إيجابا علي قيمة الشركة.

ويعتبر معيار التقرير المالي الدولي 8 IFRS من المعايير الهامة التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي معرفة الوضع المالي للشركة وتحديد درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والسياسات التي تتبعها في مواجهة تلك المخاطر من خلال توفير معلومات عن القطاعات التشغيلية ومنتجات وخدمات الشركة والقطاعات الجغرافية والعملاء الرئيسيين، ومن خلال فحص الدراسات السابقة المتعلقة بأهمية معيار القطاعات التشغيلية وجد إتجاهين ، الإتجاه الأول يبرر ويبرز وجود منافع محتملة ومتوقعة من تطبيق المعيار (Kajuter & Nienhaus,2017 ; Nichols et al.,2013; Ibrahim & Jaafar,2013) ، إلا انه في نفس الوقت يري الإتجاه الثاني مخاوف وانتقادات من تطبيق المعيار (Mardini,2017 ; Pardal et al.,2015 ; Arya et al.,2013)

فمن ناحية، اتفقت دراسات (Kajuter & Nienhaus,2017 ; Nichols et al.,2013 ; Ibrahim & Jaafar,2013) علي أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 8 IFRS سوف ينتج عنه العديد من المنافع والمزايا والتي تتمثل في أ) تبني مدخل الإدارة وفقا لهذا المعيار تزيد من عدد القطاعات القابلة للتقرير وتوفير مزيد من العناصر المفصّل عنها داخل القطاعات التشغيلية المحددة، ب) يسمح مدخل الإدارة وفقا لمعيار 8 IFRS لمستخدمي القوائم المالية أن يروا الشركة بعيون الإدارة من خلال توفير معلومات للمستثمرين هي نفسها التي تستخدمها الإدارة داخليا لصنع وإتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات، كما تمكن

المعلومات المفصح عنها ضمن التقارير القطاعية وفقا لهذا المعيار من تحسين قدرة المستخدمين للقوائم المالية علي تقييم التدفقات النقدية المستقبلية ولذلك يعتقد أن امكانية رؤية الشركة بعيون الإدارة في ظل IFRS 8 سوف يخفض من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ويحسن من ملائمة معلومات التقارير القطاعية ،(ج) يؤدي تبني مدخل الإدارة وفقا لمعيار IFRS 8 إلي تقديم معلومات قطاعية وقتية للتقارير الدورية الخارجية بتكلفة منخفضة نسبيا، د) يؤدي تبني مدخل الإدارة وفقا وفقا لمعيار IFRS 8 إلي تحسين الإتساق بين قرارات الإدارة والإفصاح في التقرير السنوي، هـ) يؤدي تبني مدخل الإدارة وفقا وفقا لمعيار IFRS 8 إلي توفير مقاييس متنوعة للأداء القطاعي، و) تبني مدخل الإدارة لتحديد القطاعات التشغيلية القابلة للتقرير في التقارير القطاعية يؤدي لتخفيض تكاليف توفير معلومات أكثر تفصيلا للعديد من الشركات بسبب أن توفير المعلومات القطاعية يتم باستخدام هياكل التقارير الداخلية للإدارة.

ولقد اتفقت دراسة (Kajuter & Nienhaus,2017) مع الدراسات السابقة، وأضافت إليها أن المعلومات القطاعية هي مصدر مهم للمعلومات للمحللين الماليين والمستثمرين عندما يقوموا بتقييم الشركة وتساعدهم معلومات التقارير القطاعية في فهم تيار التدفقات النقدية المستقبلية والتي تختلف تبعا للبيانات الاقتصادية، وبالتالي تساعد المستثمرين علي تحديد قيمة الشركة. وأن الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لهذا المعيار تؤدي إلي الإتساق في التقارير القطاعية مع معلومات الإدارة الداخلية وكذلك تماشي الإفصاح عن المعلومات القطاعية مع أجزاء أخرى في نفس الإتجاه من التقرير السنوي وكذلك زيادة عدد القطاعات التشغيلية التي يتم التقرير عنها ومزيد من المعلومات القطاعية في التقارير المالية الدورية.

وعلي الجانب الاخر، اتفقت دراسات (Mardini,2017 ; Pardal et al.,2015 ; Arya et al.,2013) من خلال تجارب تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 8 وجود إنتقادات رئيسية من تطبيق المعيار تتمثل في: أ) الإعتماد علي مدخل الإدارة وفقا لمعيار IFRS 8 يجعل المعلومات القطاعية المفصح عنها تتغير سواء علي مستوي الشركات أو علي مستوي الشركة الواحدة عبر الفترات الزمنية المختلفة وذلك للإعتماد علي نظام التقرير الداخلي للشركة (مقاييس ادارية وليست معايير المحاسبية) والتي تتنوع وتختلف من شركة

إلى أخرى مما يؤدي لإنخفاض منفعة المعلومات القطاعية من خلال إنخفاض ملائمتها وكذلك إنخفاض قابلية هذه المعلومات للمقارنة والتي تمثل أحد الخصائص المعززة لتحسين منفعة إتخاذ القرارات مثل قرارات الإختيار بين فرص إستثمارية مختلفة، ب) يوفر مدخل الإدارة وفقا لمعيار *IFRS 8* مساحة أكبر للتقدير أو الحكم الشخصي حيث يعهد حاليا إلى متخذ القرار التشغيلي تحديد عدد القطاعات التشغيلية التي يتم التقرير من خلالها عن المعلومات القطاعية وبالتالي قد تتلاعب الإدارة في تحديد القطاعات القابلة للتقرير بما يتوافق مع مصالحها، ج) الإعتماد علي مدخل الإدارة وفقا لمعيار *IFRS 8* يسمح بالإفصاح عن المعلومات القطاعية من خلال التقارير الداخلية التي تعدها الإدارة مما قد يؤدي لإطلاع المنافسين علي معلومات حساسة تجاريا مما قد يؤثر علي القدرة التنافسية للشركة أو قد يدفع الشركة لحماية نفسها بتخفيض الإفصاح القطاعي من خلال حجب الشركات لبعض المعلومات القطاعية الحساسة تجاريا، د) تدهور جودة المعلومات في ظل الإعتماد علي مدخل الإدارة بسبب وجود إختلاف في المقاييس المستخدمة للإفصاح القطاعي (نظام التقارير الداخلية للإدارة) والإفصاح في القوائم المالية (المعايير المحاسبية)، هـ) عدم إتساق التحليلات القطاعية بين الوحدات بسبب تنوع الهياكل الداخلية للإدارة بين الوحدات وأنه سوف يتم تجاهل المعلومات الرئيسية اذا لم يتم التقرير عنها بانتظام إلى متخذ القرار التشغيلي للقطاع *CODM* ، و) عدد التسويات المطلوبة بين إجمالي القطاعات التي تعد علي أساس التقارير الداخلية للإدارة والقوائم المالية التي تعد وفقا لمعايير المحاسبة سوف تخفض القابلية للفهم وإمكانية الإعتماد للمعلومات التي تم الإفصاح عنها.

٧/٣- تحليل العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة

وإشفاق فرضي البحث.

وفي هذا الشأن تناولت العديد من الدراسات الحديثة معيار التقرير المالي الدولي (*IFRS 8*) (*Kajuter & Nienhaus,2017; Mardini,2017 ; Mateescu,2016; Bugeja (8 et al.,2015 ; Farias & Rodriguez,2015 ; Alanezi et al.,2015*) ممارسات) ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار *IFRS 8* ومنها دراسة (*Ibrahim & Jaafar,2013*) التي تناولت تأثير العلاقة بين اليات حوكمة الشركات وتبني معيار *IFRS 8* ودراسات (*Pardal et al.,2015; Nichols et al.,2013*) التي قامت بفحص

العلاقة بين تبني IFRS 8 والاضرار التنافسية التي تقع علي الشركة، ودراسات (He et al,2016 ; Bugeja et al,2015; liu,2014) التي فحصت العلاقة بين تبني معيار IFRS 8 ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح ، ومنها دراسات (Farias & Rodriguez,2015; Alanezi et al.,2015; Mardini et al,2013) (IFRS 8 والخصائص التشغيلية للشركة.

ولقد استهدفت دراسة (Kajuter & Nienhaus,2017) إختبار منفعة التقارير القطاعية في ظل تبني معيار IFRS 8، وتوصلت الدراسة إلي أنه بالرغم من أن مدخل الإدارة الذي يتم الإعتماد عليه في ظل معيار IFRS 8 بدلا من مدخل المخاطر والعوائد المعتمد عليه في المعيار السابق يوفر معلومات أفضل للإعتماد علي أنظمة التقارير الداخلية للإدارة مما يسمح للمستثمرين رؤية المعلومات التي يتم إستخدامها داخليا الأمر الذي يخفض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ، إلا أنه علي الجانب الأخر الإعتماد علي مدخل الإدارة يجعل المعلومات القطاعية المفصح عنها تتغير سواء علي مستوى الشركات أو علي مستوى الشركة الواحدة عبر الفترات الزمنية المختلفة وذلك للإعتماد علي أنظمة التقرير الداخلي للشركة والتي تتنوع وتختلف من شركة إلي أخرى مما يجعل هناك إنخفاض في منفعة المعلومات القطاعية من خلال إنخفاض ملائمتها وكذلك إنخفاض قابلية هذه المعلومات للمقارنة. كما توصلت الدراسة إلي أن الإعتماد علي مدخل الإدارة الذي يسمح بالإفصاح عن المعلومات القطاعية من خلال التقارير الداخلية التي تعدها الإدارة قد يوفر معلومات للمنافسين تستخدم للاضرار بمركز الشركة التنافسي. وتوصلت الدراسة أيضا إلي أن منافع متطلبات التقارير القطاعية الجديدة للمستثمرين تفوق عيوبها المحتملة وهي إنخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات.

وفي نفس السياق، اتفقت دراسة كلا من (Mardini,2017 ; Mardini el al,2015) علي إختبار تأثير تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ٨ علي الإفصاح في الشركات القطرية المقيدة والتاكد علي ما إذا كان الإفصاح الوصفي القطاعي المقدم في ظل IFRS 8 في عام ٢٠٠٩ يختلف عن الإفصاح الوصفي القطاعي المقدم في ظل معيار IAS 14R في عام ٢٠٠٨ ، وتم استخدام مدخل مؤشر الإفصاح في تحليل الإفصاح الوصفي القطاعي في القوائم المالية لعينة الدراسة، وتوصلت الدراسة أن مدخل الإدارة المطبق في المعيار الجديد

للتقارير القطاعية نتج عنه العديد من التحسينات في مستوى الإفصاح الوصفي القطاعي للشركات القطرية المقيدة في البورصة حيث نتج عن تطبيق المعيار أن نسبة ٥% من شركات العينة أفصحت عن المعلومات القطاعية لأول مرة كما أن له تأثير معنوي علي قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.

ومن ناحية أخرى، إستهدفت دراسة (Mateescu,2016) وضع إطار نظري وتجريبي لمدي إلزام الشركات المقيدة في رومانيا بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار *IFRS 8* لتقييم ما هي الشركات التي عادة ما تقوم بالإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية الخاصة بها، ويهدف الجزء الثاني من الدراسة إلي دراسة العوامل المحددة لإفصاح الشركات عن معلومات قطاعية مرتفعة الجودة وتحديد ما هو تأثير مجلس الإدارة المنظم (تشكيل وإستقلال مجلس الإدارة) علي جودة ممارسات الإفصاح عن المعلومات القطاعية. وتوصلت الدراسة إلي وجود تأثير معنوي لتشكيل وإستقلال مجلس الإدارة علي الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا للمعيار الجديد.

كما إستهدفت دراسة (Bugeja et al,2015) تحديد ما إذا كان تبني كلا من *IAS 14R* و *IFRS 8* ينتج عنه زيادة عدد القطاعات التي يتم التقرير عنها خارجيا وكذلك إختبار ما إذا كان إعتقاد كل من معيار *IAS 14R* ومعيار *IFRS 8* أدي إلي تحسين خصائص تنبؤات المحللين. وخلصت الدراسة إلي أهمية الإفصاح عن التقارير القطاعية للمساعدة في التنبؤ بربحية الشركة المستقبلية وأنه لتحسين منفعة الإفصاح القطاعي فإن واضعي المعايير المحاسبية لديهم إلزام بمدخل الإدارة والذي علي أساسه يتم التقارير عن القطاعات خارجيا وفقا هيكل التقارير الداخلية للشركة، كما توصلت الدراسة إلي أدلة ضعيفة علي أن القدرة التنافسية للصناعة ، وفقاً لمعدل تركيز الصناعة ، وأرتفاع ربحية الشركة ، مرتبطة بالتغير في عدد القطاعات التي يتم التقرير عنها.

ومن ناحية أخرى ، استهدفت دراسة (Ibrahim & Jaafar,2013) فحص العلاقة بين اليات حوكمة الشركات المختارة والالتزام الإختياري لمعيار التقرير المالي الدولي *IFRS 8* للشركات النيجيرية وذلك بإستخدام عينة من ٦٩ شركة وتوصلت النتائج إلي أنه لا يوجد علاقة بين لجنة المراجعة كأحد اليات حوكمة الشركات ومستوي الإلتزام الإختياري بالمعيار بينما يوجد علاقة معنوية بين فصل (تقسيم) قيادة مجلس الإدارة ومستوي الإلتزام الإختياري

بالمعيار. كما قدمت الدراسة رؤية ومخرجات للتفاعل بين اليات حوكمة الشركات والإلتزام بالمعيار والتي يمكن الإستفادة منها في البحوث المستقبلية للتقارير المالية وتحديدًا في البلدان النامية مثل نيجيريا.

ولقد اختبرت مجموعة من الدراسات الإنتقادات الموجة للمعيار والتي من أهمها علاقة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا للمعيار الجديد والاضرار التنافسية التي تقع علي الشركة حيث إستهدفت دراسة (Pardal et al.,2015) إختبار تأثير الأضرار التنافسية علي مستوي الإفصاح القطاعي في ظل معيار *IFRS 8* بإستخدام عينة كبيرة من شركات الاتحاد الاوربي. ويقدر تأثير الأضرار التنافسية من خلال ثلاث مقاييس هي الأرباح غير العادية **Abnormal Profitability** وتركيز الصناعة **Industry Concentration** وقوة العمل **Labor Power** وأظهرت النتائج زيادة معنوية في عدد قطاعات الأعمال القابلة للتقرير وفقا لمعيار *IFRS 8* وانخفاض معنوي في عدد العناصر الرئيسية المفصح عنها، كما توصلت الدراسة في فترة ما قبل وبعد فترة تطبيق *IFRS 8* ، أن الشركات التي لديها اداء عالي في الصناعة ، والتي تعمل في صناعات أكثر تركيزًا وتخضع لقوة عاملة أعلى ، لا تزال مرتبطة بمستويات منخفضة من الإفصاح القطاعي في كلتا الفترتين. ويبدو أن النتائج تشير إلى أن *IFRS 8* كان له تأثير ضئيل أو تأثير منعدم في زيادة الإفصاح بسبب دوافع التكاليف الخاصة بالملكية.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Nichols ET AL.,2013) تقييم تأثير تبني مدخل الإدارة للتقارير القطاعية ، من خلال فحص الدراسات التي تناولت تأثير تطبيق معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٣١ ومعيار التقرير المالي الدولي *IFRS 8* علي عدد التقارير القطاعية التي تم التقرير عنها والعناصر القطاعية التي تم الإفصاح عنها وفجوات التقرير القطاعية والأضرار التنافسية ومنفعة القرارات من المعلومات القطاعية. وتوصلت الدراسة إلي نتيجة مؤداها إلي أنه بالرغم من وجود منافع من تطبيق معيار *IFRS 8* وهو تحسين عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية وإنخفاض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين، إلا ان الإعتماد علي مدخل الإدارة يؤدي إلي إنخفاض القابلية للمقارنة الناتج عن إختلاف أنظمة التقارير الداخلية للإدارة بإختلاف الشركات وكذلك أنه قد يتم الإفصاح عن بعض المعلومات الحساسة تجاريا مما يؤدي إلي الأضرار بالمركز التنافسي للشركة.

وعلى الجانب الآخر اختبرت بعد الدراسات تأثير تبني معيار *IFRS 8* علي توفير معلومات تفصيلية تساعد المحللين الماليين علي زيادة دقة تنبؤاتهم بالأرباح ، حيث استهدفت دراسة (*Bugeja et al,2015*) تحديد ما اذا كان تبني كلا من *IAS 14R* و *IFRS8* ينتج عنه زيادة عدد القطاعات التي يتم التقرير عنها خارجيا وكذلك إختبار ما إذا كان اعتماد كل من معيار *IAS 14R* ومعيار *IFRS 8* أدي إلي تحسين خصائص تنبؤات المحللين. خلصت الدراسة إلي أهمية الإفصاح عن التقارير القطاعية للمساعدة في التنبؤ بربحية الشركة المستقبلية وأنه لتحسين منفعة الإفصاح القطاعي فإن واضعي المعايير المحاسبية لديهم الزام بمدخل الادارة والذي علي اساسه يتم التقارير عن القطاعات خارجيا وفقا هيكل التقارير الداخلية للشركة كما توصلت الدراسة إلي علاقة معنوية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية وبين دقة تنبؤات المحللين الماليين.

وفي نفس السياق ، استهدفت دراسة (*He et al,2016*) تقييم تأثير تبني الشركات لمعيار المحاسبة الاسترالي رقم ٨ الخاص بقواعد الإفصاح القطاعي علي تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح من خلال فحص ما إذا كان توفير معلومات قطاعية الأكثر تفصيلا والتالية لتبني معيار المحاسبة الاسترالي رقم ٨ ترتبط مع زيادة القدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح. وتوصلت الدراسة إلي أن عدم وجود تحسن معنوي في تنبؤات المحللين بالأرباح بعد تبني معيار التقارير القطاعية الاسترالية وبغض النظر عن ما إذا قامت الشركات بالإفصاح عن مزيد من المعلومات القطاعية المفصلة.

واتفقت دراسة (*liu,2014*) مع الدراسات السابقة (*Bugeja et al,2015 ; He et al,2016*) علي إختبار تأثير معيار التقرير المالي الدولي *IFRS 8* علي تحسين المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح وتم قياس درجة الالتزام بالمعيار بإستخدام مؤشر للإفصاح القطاعي تم إعداده بناءا علي متطلبات التقارير القطاعية لمعيار *IFRS 8* بينما تم قياس أخطاء التنبؤات التي يقاس بها المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين من خلال الفرق بين الأرباح المتنبأ بها مع الفعلية. وتوصلت هذه الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار *IFRS 8* ودقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح.

كما تناولت مجموعة من الدراسات (*Farias & Rodriguez,2015; Mardini et al,2013; Lucchese & Di Carlo,2016*) تأثير العلاقة بين الخصائص التشغيلية

للشركة والإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا للمعيار الجديد، حيث إستهدف دراسة (Farias & Rodriguez,2015) فحص كيف يؤثر معيار *IFRS 8* الخاص بممارسات الإفصاح القطاعي في الشركات الأسبانية وما هي المرجعيات السابقة لقرار تقديم معلومات إضافية في ظل معيار *IFRS 8* ، ويستخدم تحليل الانحدار اللوجستي للمتغير التابع ثنائي القيمة وهو ما إذا كانت الشركات تقدم معلومات إضافية بموجب معيار *IFRS 8* أم لا علي خصائص الشركة كمتغيرات مستقلة. وتوصلت الدراسة إلي معنوية عدد الشركات التي تستمر في التقرير عن المعلومات القطاعية على أساس غير متسق مع هيكلها التنظيمي ونسبة كبيرة من الشركات قدمت معلومات إضافية قليلة أو معدومة في إطار معيار *IFRS 8*. كما توصلت النتائج أيضا إلي أن ارتباط حجم الشركة معنويا مع قرار توفير معلومات إضافية وفقا لمعيار *IFRS 8*.

وفي نفس السياق، إستهدفت دراسة (Mardini et al,2013) فحص العوامل التي تؤثر علي الإفصاح القطاعي سواء إختياري أو إجباري والمقدم من خلال الشركات الأردنية المقيدة في البورصة بالإضافة إلي توثيق دليل عن الدرجة التي تلتزم بها الشركات متعددة الأنشطة بمتطلبات الإفصاح القطاعي كما هو منصوص عليه في معيار *IFRS 8*. وذلك بتحليل عينة من ٦٩ تقرير سنوي للشركات في عام ٢٠٠٩ . وتوصلت الدراسة إلي أن حجم الشركة وحجم شركة المراجعة لها دلالة معنوية وإحصائية مع درجة الإفصاح القطاعي الإجباري المقدم من خلال شركات العينة بينما الإفصاح القطاعي الإختياري وإجمالي الإفصاح القطاعي لديها دلالة إحصائية ومعنوية مع حجم الشركة وربحية الشركة ونوع شركة المراجعة. ويستخدم حجم الشركة كمقياس لتكاليف التعاقدات والتكاليف السياسية ولذلك تقوم الشركات الأردنية بالإفصاح عن المعلومات القطاعية الإضافية لكي تخفض من هذه المصروفات.

ولقد اتفقت دراسة (Lucchese & Di Carlo,2016) مع الدراسات السابقة (Farias & Rodriguez,2015 ; Mardini et al,2013) في إختبار العلاقة بين خصائص الشركة وفعالية معيار التقرير المالي الدولي *IFRS 8* ، إلا أنها أضافت فحص مدي فعالية المعيار علي كمية الإفصاح القطاعي والتي تؤثر علي قرارات سياسة الإفصاح القطاعي بالتطبيق علي الشركات الإيطالية المقيدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلي عام ٢٠١٢. وتوصلت الدراسة إلي أن معيار *IFRS 8* لا يقود إلي تغيرات ملائمة في الإفصاحات القطاعية

عن ما سبق في معيار IAS 14R مما يدل على عدم الإتساق مع توقعات مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت النتائج من خلال إستخدام نموذج الإنحدار إلى أن كمية الإفصاح القطاعي يرتبط سلبيا مع الخصائص المحددة للشركة مثل معدل النمو والحجم والربحية وإنتشار الملكية.

ولقد إستهدفت دراسة (Alanezi et al.,2015) تقييم وفحص متطلبات الإفصاح عن القطاعات التشغيلية للشركات الكويتية المقيدة بالبورصة وتأثير هذه المتطلبات والمحددات على درجة الإفصاح للقطاعات التشغيلية وذلك إعتادا على نموذج الإنحدار بإستخدام تحليل المربعات الصغري لعينة من ١٥٠ من الشركات الكويتية المقيدة في البورصة في نهاية ٢٠١٣. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن متوسط مستوى الإفصاح عن القطاعات التشغيلية يبلغ نسبة ٥٤% كما أظهرت النتائج المستوي المرتفع للشركات الكويتية المقيدة في الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفقا لمعيار IFRS 8 ، ويتوقع أن يزداد ذلك في ظل الشركات الكبيرة والمرتفعة النمو والتي يتم مراجعتها من خلال شركات المراجعة المرتبطة بشركات المراجعة الأربعة الكبرى. على العكس يكون مستوى الإلتزام للشركات الكويتية أقل توافقا مع متطلبات معيار IFRS 8 في الشركات المربحة. وعلى الجانب الآخر فإن عمر الشركة وإنتشار الملكية والرفع المالي ونوع الصناعة لا يؤثران على الإلتزام بمتطلبات معيار IFRS 8.

وتري دراسة (Aleksanyan & Danbolt,2015) أن النقاش حول معايير التقارير القطاعية في المملكة المتحدة وأوربا وتحديد معيار IFRS 8 وعلاقته بالمعايير السابقة والتي منها قائمة الممارسات البريطانية SSAP 25 ، ومعيار IAS 14R ، وتم إجراء تحليل لممارسات التقارير القطاعية لعينة كبيرة من الشركات البريطانية والتي تغطي ثلاثة أنظمة للتقارير بإستخدام نظرية التكلفة الخاصة. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من إفصاح الشركات المتزايد عن المعلومات القطاعية في ظل معيار IFRS 8 ومعيار IAS 14R عن قائمة SSAP 25 فإن المعايير الأخيرة قد أحدثت إنخفاض ملحوظ في مستوى الوضوح في القطاعات الجغرافية المفصوح عنها وكمية بيانات الربح المفصوح عنها للقطاعات الجغرافية والتي تعد واحدة من أهم المعلومات للمستخدمين، وأن هذا التخفيض في الإفصاح عن بيانات الأداء القطاعي ربما يؤدي لتخفيض منفعة التقارير القطاعية للمستثمرين.

ومن ناحية أخرى، إستهدفت دراسة (Mardini et al,2015) فحص مدى وجود الإنتقادات الموجهة لمعيار *IFRS 8* عند تفعيل المعيار في الاردن وذلك بالاعتماد علي مقابلات شبة هيكلية مع عدد ٩ من مراقبي الحسابات ووعده ٦ من معدي القوائم المالية ووعده ١٤ من مستخدمي للقوائم المالية في الشركات الاردنية لتحديد مدى وجود مشاكل في التقديم الاولي لمعيار *IFRS 8* ومدى ملائمة مدخل الإدارة في الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا للتقرير الجديد. ومدى إختلاف كمية المعلومات القطاعية المفصح عنها في ظل المعيار الجديد عن السابق وكذلك مدى منفعة المعلومات القطاعية المفصح عنها وفقا للمعيار الجديد في إتخاذ القرار. توصلت الدراسة إلي عدم وجود مشاكل من تطبيق المعيار في عام ٢٠٠٩ حيث أشاروا أن التحويل من *IAS 14R* إلى معيار *IFRS 8* قد سار بسلاسة ولم تكن هناك صعوبة في التغييرات التي أدخلها *IFRS 8* وأن الشركة يجب أن تفصح عن معلوماتها القطاعية وفقاً للمعلومات المقدمة داخلياً من الإدارة، وأكد معدي القوائم المالية أن شركاتهم ليس لديها ما تخفيه من قراء معلوماتها المالية وأن معيار *IFRS 8* سهل التطبيق وأنه لم يكن هناك أي صعوبة في تطبيقه متطلباته.

كما إستهدفت دراسة (Andre et al.,2016) فحص خيارات الإدارة فيما يتعلق بكلا من كمية وجودة التقارير القطاعية ومنفعة تلك الخاصيتين للمحللين الماليين. وتم قياس الكمية بعدد العناصر المحاسبية المفصح عنها على مستوى كل قطاع ووقياس الجودة من خلال تباين الربحية بين القطاعات وتوصلت الدراسة إلي أن المديرين لديها مخاوف تتمثل في أن زيادة الكمية المفصح عنها من المعلومات القطاعية قد تزيد من تكاليف معالجة المعلومات وتضعف قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بدقة بالأرباح. وبالتالي هناك صعوبات تواجه المستخدمين من خلال الإعتماد علي مدخل الإدارة. وتوصلت الدراسة إلي قيام المديرين بحلول لتلك المخاوف أما من خلال خفض كمية المعلومات القطاعية المفصح عنها وفقا للمعيار أو من خلال في حالة اتباع الإرشادات القياسية ، من خلال تقليل جودة التقرير عن القطاعات. ويخلص الباحث مما سبق إلي أنه بالرغم من وجود منافع متوقعة للإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقا للمعيار الجديد، ضمن التقارير الدورية للشركة، والتي من أهمها تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، إلا أن هناك إنتقادات للمعيار الجديد، تتمثل أهمها في إنخفاض القابلية للمقارنة للقوائم المالية للشركة عبر الفترات الزمنية المختلفة

وعبر الشركات ذات الصناعات المتشابهة بسبب الإعتماد علي هياكل التقارير الداخلية للإدارة في إعداد التقارير القطاعية والتي تختلف وتتنوع من شركة إلي اخري وما يعد قطاع تشغيلي في شركة معينة لا يعد كذلك في شركة أخرى قد تتشابه في نفس طبيعة الصناعة لإختلاف هيكل التقارير الداخلية للإدارة التي يتم الإعتماد عليها في الإفصاح عن المعلومات القطاعية بينهما، كذلك نتيجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لهيكل التقرير الداخلي فإنه قد يتم الإفصاح عن المعلومات الحساسة للشركة والتي قد تضر بمركزها التنافسي وخصوصا إذا كانت شركات صغيرة الحجم لا تقدر علي حماية نفسها.

ويخلص الباحث مما سبق أيضا إلي وجود ندرة في الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) علي قيمة الشركة، ولذلك تم فحص بعض الدراسات التي تناولت تأثير تبني معايير التقرير المالي الدولية علي قيمة الشركة والتي توصلت إلي نتائج متعارضة ومختلفة ، حيث توصل البعض مثل دراسة (مليجي ، ٢٠١٤) إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير إيجابي علي قيمة الشركة بينما توصل البعض الأخر (Elbannan, 2012; wang & Campbell, 2013; kim, 2011), إلي إنخفاض قيمة الشركة أو عدم تأثرها بتبني معايير التقرير المالي الدولية.

وعلي الجانب الاخر، فإن مفهوم قيمة الشركة ومقاييسها وعلاقتها بتبني معايير التقرير المالي الدولية تم تناولها من خلال العديد من الدراسات السابقة، فلقد عرف البعض (Tjia and steiawaati, 2012; Nyoman et al, 2014) قيمة الشركة بإنها إدراك وتصور المستثمر لمدى تفوق ونجاح الشركة، والذي يرتبط وينعكس دائما في أسعار الأسهم، ويتفق كل من (Perek & Perek, 2012; Farooq & Thyagarajan, 2014; Bancel & Mitto, 2014) علي أن قياس قيمة الشركة يعد محورا أساسيا لإتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية، حيث تساعد تحديد قيمة الشركة محللو ومديرو محافظ الإستثمار علي إتخاذ القرارات الإستثمارية، بينما تساعد المديرين الماليين لأغراض قرارات الموازنة الرأس مالية، الاندماج، الاستحواذ، والقدرة علي الاستمرار. بينما أشار (Charumathi & Suraj, 2014) إلى أن قياس قيمة الشركة هو عملية توقع للقيمة الحالية للعوائد المتوقعة للمساهمين وتحويل هذا التوقع الي رقم واحد يمثل تقديراً لقيمة الشركة الحقيقية.

ويتفق كل من (Andreou et al, 2013; Balakrishnan et al, 2015) على أهمية قيمة الشركة لإدارتها، لأنها تعتبر مؤشراً على كفاءة الإدارة في إدارة شئون الشركة، وفي إتخاذ القرارات الإستثمارية، مما ينعكس على قدرتها في الحصول على التمويل وإختيار أفضل مصادر التمويل. كما أكد (Kargin, 2013) على أهمية قيمة الشركة للمستثمرين، لأنه كلما زادت قيمة الشركة، زادت ثروة ملاك تلك الشركة من ناحية، وكان ذلك سبباً لكسب مستثمرين محتملين من ناحية أخرى. كما أنها تمكن المستثمرين من مراقبة تصرفات الإدارة، ويحفز المديرين على تحقيق مصالح الملاك، مما يعظم من ثروتهم.

وكذلك يتفق كل من (Balakrishnan et al, 2015; Liu et al, 2012) على أهمية قيمة الشركة للمقرضين، لأنها تؤثر على قرارات منح الائتمان، وتلعب دوراً هاماً في مراقبة قدرة المقترض على السداد، وتقدير مخاطر تعرضه للافلاس مما يؤثر على تكلفة الاموال. ويتفق كل من (Farooq & Thyagarajan, 2014; Bancel and Mittoo 2014) على أهمية قيمة الشركة للمجتمع ككل، لأن تعظيم قيمة الشركة يؤدي إلى تعظيم القيمة بالنسبة للمجتمع ككل، من خلال الكفاءة في تشغيل الموارد وزيادة جودة السلع وتطويرها، بما يناسب إحتياجات المستهلك، ويصب كل ذلك في النهاية في مصلحة الإقتصاد القومي ككل.

ولقد تعددت المقاييس التي أعتمدت عليها الدراسات السابقة (Rikkert, 2014; Lee, 2016; Goto, 2016; Siboni & Pouralli, 2015; Bancel & Mitto, 2014; and Lai, 2012) في قياس قيمة الشركة. ويُعد أكثرها إستخداماً؛ نموذج الدخل المتبقي لـ (Ohlson 2016) عام 1995، مقياس الـ *Tobin' Q*، خصم التدفقات النقدية المستقبلية، القيمة الاقتصادية المضافة، القيمة السوقية لأسهم الشركة في نهاية السنة المالية، القيمة السوقية لحقوق الملكية، وغيرها من طرق التقييم.

ويعتبر مقياس *Tobin' Q* من أشهر المقاييس المستخدمة في قياس قيمة الشركة. وقد اختلفت الدراسات (Bai et al, 2002; Kodongo et al, 2014; Mishra, 2014; Siboni & Pouralli, 2015) فيما بينها في كيفية قياس قيمة الشركة بإستخدام هذا المقياس، فقد أستخدم (Bai et al, 2002) قيمة تقريبية لهذا المقياس تساوي (القيمة السوقية للأسهم العادية القائمة + القيمة السوقية للأسهم الممتازة القائمة + الأصول قصيرة الاجل - الالتزامات قصيرة الاجل + القيمة الدفترية للديون طويلة الاجل) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. بينما أستخدم البعض الآخر (Chen, 2013; Mishra, 2014;

(*Kodongo et al, 2014; Siboni & Pouralli, 2015*) صيغة أخرى لهذا المقياس على أنه يساوي: ((القيمة السوقية لحقوق الملكية العادية القائمة + القيمة الدفترية لإجمالي الديون) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول). بينما أستخدم (*Connelly et al, 2012*) الديون طويلة الأجل بدلا من إجمالي الديون. وكانت الصيغة التي استخدمها (*Gupta et al., 2009*) لهذا المقياس هي: ((القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لإجمالي الديون - الضرائب المؤجلة) ÷ إجمالي الأصول).

واتجهت دراسات أخرى (*Gupta et al, 2009; Benson & Davidson, 2009*) لإستخدام نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لصافي الأصول، لقياس قيمة الشركة، فعندما تكون هذه النسبة مساوية للواحد الصحيح فإن القيمة السوقية للشركة تساوي قيمتها الدفترية، وعندما تكون أكبر من الواحد فإن هذا يعني أن السوق يتوقع أن تحقق الشركة أرباح، مما يزيد من قيمة الشركة في السوق. ويرى الباحث أن إعتداد العديد من الدراسات السابقة على مقياس الـ *Tobin' Q* لقياس قيمة الشركة، ورغم إختلاف هذه الدراسات فيما بينها حول كيفية قياس قيمة الشركة بإستخدام هذا المقياس، إلا أن الكثير منها إعتد على مقياس الـ *Tobin' Q* من خلال النموذج التالي: (الإلتزامات + القيمة السوقية لحقوق الملكية) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول وذلك يمكن تفسيره بأنه مقياس أكثر مصداقية وسهولة في إحتسابه، نظراً لتوافر البيانات اللازمة لإستخدامها من واقع القوائم والتقارير المالية، فهي تعتمد على بيانات حالية فعلية لا تتطلب تقديراً مما يقلل من أخطاء التقدير ويزيد من دقة القياس، ولإغراض الدراسة الحالية إستخدم الباحث النموذج السابق كمقياس لقيمة الشركة. (*Tsalavoutas et al, 2012; Kargin, 2013*)

ومن ناحية أخرى تناولت عدة دراسات تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على قيمة الشركات المقيدة بأسواق المال حيث إستهدفت دراسات (*wang & kim,2013*) (*Campbell,2012*) إختبار تأثير تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على قيمة الشركات الصينية والكورية مقاسة بمقياس *Tobin' Q* ، وتوصلت الدراسات إلى أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية لم تزد من قيمة الشركات المقيدة بأسواق المال الصينية والكورية. حيث توصلت دراسة (*wang & Campbell,2012*) إلى عدم وجود فروق معنوية في المتوسط الحسابي لمقياس *Tobin' Q* بعد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية بالصين مقارنة بقبل

التطبيق. كما أرجعت دراسة (kim,2013) النتائج السابقة الي قصر فترة الدراسة وعدم صياغة نموذج إنحدار ملائم للمتغيرات.

كما إستهدفت دراسة (مليجي ، ٢٠١٤) إختبار أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة وتوصلت الدراسة بالتطبيق علي عينة من الشركات السعودية إلي وجود تأثير إيجابي لمعايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة ، كما توصلت الدراسة إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية تؤثر علي قرارات المستثمرين من خلال تأثيرها الايجابي علي الأداء المالي للشركة.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Elbannan ,2011) إختبار أثر تبني معايير المحاسبة المصرية المعتمدة علي معايير التقرير المالي الدولية علي جودة الأرباح وتقييم الشركة وتوصلت الدراسة إلي إنخفاض إدارة الأرباح بعد تبني معايير المحاسبة المصرية، كما توصلت الدراسة إلي وجود تأثير سلبي علي قيمة الشركة نتيجة تبني معايير المحاسبة المصرية وتم تفسير تلك النتيجة بغياب الالتزام بمعايير التقرير المالي الدولي عند إعداد القوائم المالية وكذلك ضعف البنية التحتية لمهنة المحاسبة والمراجعة وعدم كفاية التأهيل العلمي والمهني.

ويخلص الباحث مما سبق إلي وجود ندرة في الدراسات التي تناولت أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية، وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)، علي قيمة الشركة، ولذلك تم فحص بعض الدراسات التي تناولت تأثير تبني IFRS علي قيمة الشركة، والتي توصلت إلي نتائج متعارضة ومختلفة ، حيث توصل البعض مثل دراسة (مليجي ، ٢٠١٤) إلي أن تبني معايير التقرير المالي الدولية له تأثير إيجابي علي قيمة الشركة بينما توصل البعض الأخر (Elbannan ,2011 ; wang & Campbell,2012 ; kim,2013) إلي إنخفاض قيمة الشركة، أو عدم تأثيرها بتبني معايير التقرير المالي الدولية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الرئيسي الأول للدراسة علي النحو التالي:

الفرض الأول (H1): تؤثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) إيجاباً علي قيمة الشركة.

ولقد اتفقت بعض الدراسات (Lucchese & Di Carlo,2016; Farias & Rodriguez,2015; Mardini et al,2013) على التأثير المعنوي للخصائص التشغيلية المحددة للشركة والمتمثلة في حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة علي العلاقة محل الدراسة وأن تأثير الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة سيكون أكبر عند الأخذ في الاعتبار كلا من حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة كمتغيرات معدله، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني للدراسة علي النحو التالي:

الفرض الثاني (H2): يختلف التأثير الإيجابي لدرجة إفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة.

وتقترح العديد من الدراسات أن حجم الشركة يرتبط إيجابيا مع العلاقة محل الدراسة حيث الشركات كبير الحجم تعمل مع العديد من الوحدات الإدارية والتشغيلية في أجزاء مختلفة من العالم وكذلك مع المؤسسات التجارية متعددة المنتجات ، وهكذا تحتاج ادارة الشركات لنظام معلومات داخلي متقدم لكي يكون قادر علي صنع القرارات التشغيلية والاستراتيجية وضمان أن كل وحدات الشركات تؤدي وفقا للمخطط لها ، ونظرا لأن هذه المعلومات موجودة بالفعل للأغراض الداخلية ، فإن التكاليف الإضافية لتقديم بيانات غير مملوكة للقطاع بشكل علني يُعتقد أنها الحد الأدنى. وبناءً على ذلك ، من المتوقع وجود علاقة ايجابية طردية ايضا بين حجم الشركة والعلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي وقيمة الشركة. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الفرعي الاول علي النحو التالي: (Lucchese & Di Carlo,2016; Farias & Rodriguez,2015)

الفرض الفرعي (H2a): يختلف التأثير الإيجابي لدرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف حجم الشركة.

وأیضا تم تقديم العديد من النظريات لشرح العلاقة بين الربحية وافصاح الشركات وتقييم قيمة الشركة حيث تقترح نظرية الوكالة أن مديري الشركات المربحة يميلون إلى استخدام المعلومات الخارجية من أجل تعزيز أهدافهم الشخصية. وبالتالي تقوم الشركات بمزيد من الإفصاح عن المعلومات القطاعية لأنها اكثر تفصيلا لدعم موافقها. على العكس من ذلك ، تشير نظرية الإشارة إلى أن المالكين سيكونون حريصين على الإعلان عن أخبار جيدة للسوق

من أجل تجنب أي تقييم لقيمة أسهمهم. وقد وثقت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة في هذا المجال علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح عنها فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة ، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني علي النحو التالي:(Mardini et al,2013)

الفرض الفرعي (H2b): يختلف التأثير الإيجابي لدرجة إفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف ربحية الشركة.

ويعتقد أن قيمة الشركة يمكن أن تتأثر بشركة المراجعة الخارجية المحددة وأن هناك سببين لامتناع شركات المراجعة الكبيرة ميزة تنافسية على شركات المراجعة الصغيرة في الإفصاح عن أخطاء في التقرير أو عدم الالتزام بقوانين المحاسبة. وأن قائمة العملاء الكبيرة لشركات المراجعة الكبيرة تقلل من اعتمادهم على أي عميل وهذا يؤدي بهم إلى التقرير عن أي نوع من الأخطاء أو تحريف في القوائم المالية والتأكد من أن العملاء يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية للتقارير المالية وقد تؤدي الرغبة في الحفاظ على سمعة الاستقامة بين شركات المراجعة الكبيرة إلى تقييم الشركات بقيمة اعلي من قيمتها الدفترية. وبالتالي يمكن صياغة الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الثاني للدراسة علي النحو التالي:(Mardini et al,2013)

الفرض الفرعي (H2c): يختلف التأثير الإيجابي لدرجة إفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف جودة شركة المراجعة.

٤/٧ - منهجية البحث :

لاختبار فروض البحث سوف يعرض الباحث لكل من ،هدف الدراسة التطبيقية ، مجتمع وعينة الدراسة ، أدوات وإجراءات الدراسة، توصيف وقياس المتغيرات ، تصميم نموذج البحث، ونتائج اختبار فروضه كالتالي:

١/٤/٧ - هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، وذلك لإختبار ما إذا كان درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) تؤثر إيجابا علي

قيمة الشركة. وكذلك إختبار مدى اختلاف التأثير الايجابي علي العلاقة محل الدراسة باختلاف كلا من حجم وربحية الشركة وجودة المراجعة. وجدير بالذكر أن إعتقاد الباحث على هذه المنهجية تم قياساً على منهجية دراسة (Kajüter & Nienhaus, 2017).

٢/٤/٧ - مجتمع وعينة الدراسة :

تم الإعتداد علي القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) المصدرة من قبل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والمنشورة علي موقع مباشر مصر WWW.MUBASHER.IFO خلال الفترة من سنة ٢٠١٦ حتي الربع الثاني من سنة ٢٠١٨ لجمع المعلومات المطلوبة لغرض البحث لتصل عينة البحث الي ١٩ شركة (١٦٤ مشاهدة) وذلك قياساً علي (Liu, 2014)، وقد شملت بيانات الدراسة: معلومات التقارير القطاعية المفصّل عنها ضمن التقارير الدورية للشركات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ الخاص بالقطاعات التشغيلية ومعلومات عن التزامات وأصول وعدد الأسهم العادية للشركة وسعر الإغلاق للسهم بعد ٩٠ يوم من تاريخ القوائم المالية بالإضافة إلي معلومات عن مراقبي حسابات شركات العينة. ويظهر جدول (١) عدد شركات العينة وعدد المشاهدات خلال فترة الدراسة من سنة ٢٠١٦ حتي الربع الثاني من سنة ٢٠١٨ كما يلي:

م	شركات العينة	عدد المشاهدات	النسبة
١	شركة ايديتا للصناعات الغذائية	10	6.1%
٢	شركة الاسماعلية للدواجن	8	4.9%
٣	شركة القاهرة للدواجن	9	5.5%
٤	شركة عبور لاند للصناعات الغذائية	5	3.1%
٥	الشركة المالية والصناعية المصرية	8	4.9%
٦	شركة كفر الزيات للمبيدات	9	5.5%
٧	شركة ابو قير للاسمدة	8	4.9%
٨	شركة السويس للاكياس	8	4.9%
٩	شركة السويدي الكتريك	9	5.5%
١٠	شركة لسيكو مصر	9	5.5%

١١	شركة الشرق الاوسط لصناعة الزجاج	8	4.9%
١٢	شركة ايكون	9	5.5%
١٣	شركة اوراسكوم للفنادق والتنمية	8	4.9%
١٤	شركة مجموعة عامر القابضة	10	6.1%
١٥	شركة جروب بورتو القابضة	9	5.5%
١٦	شركة غبور اوتو	10	6.1%
١٧	شركة مستشفى كيلوباترا	9	5.5%
١٨	شركة الخدمات الملاحية والبيترولية	9	5.5%
١٩	شركة المصرية لخدمات النقل	9	5.5%
اجمالي	١٩ شركة	164 مشاهدة	100%

وقد روعي في إختيار العينة عدة إعتبرات أهمها:

- إستبعاد شركات التأمين والبنوك وشركات الاتصالات وشركات التمويل نظرا لطبيعتها الخاصة

- إستبعاد الشركات التي لم تلتزم بالإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ الخاص بالقطاعات التشغيلية.

- إستبعاد الشركات التي لديها قيم شاذة او متطرفة.

وتنتهي شركات العينة إلي قطاعات الأغذية والمشروبات وقطاعات التشييد والعقارات وقطاعات الاسمدة والكيماويات وقطاعات المنتجات الصناعية وقطاعات الخدمات.

٣/٤/٧ - أدوات وإجراءات الدراسة:

تمثلت أدوات وإجراءات الدراسة فيما يلي :

١/٣/٤/٧ - بناء مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية (SID) :

Segmental information disclosure index

قام الباحث لأغراض قياس وتقييم مدي الإفصاح عن المعلومات القطاعية بالتقارير الدورية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية محل الدراسة بإشتقاق مؤشر للإفصاح عن هذه المعلومات بالإعتماد علي ما ورد بمعيار التقرير المالي الدولي رقم ٨ (IFRS 8) من

متطلبات بالإضافة الي الإستعانة بالدراسات السابقة في ذلك المجال (*Faisal et al.,2016*; *Kopecká, 2016*; *Franzen & Weißenberger, 2015*; *Lucchese & Di Carlo, 2012*; *Pardal & Morais ,2011*) وتم إشتقاق مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية من ٣٠ عنصر كل عنصر له قيمة متساوية الأهمية بمعنى إذا قامت الشركة ضمن تقاريرها الدورية بالإفصاح عنه يعطي له القيمة ١ وإذا لم تقم بالإفصاح عنه نعطي له القيمة صفر.

وتم إستخدام المدخل غير المرجح *Unweighted Approach* لبناء مؤشر الإفصاح والذي من خلاله يتم معاملة جميع العناصر المفصح عنها ضمن التقارير المالية على نفس القدر من الأهمية من أجل تحقيق الموضوعية في التحليل ومن أجل تجنب المشاكل المرتبطة بمؤشر الإفصاح ولكن تتمثل المشكلة الأساسية لهذا المدخل أن كل عنصر من العناصر التي يتكون منها المؤشر قد لا يكون ضروري وملائم لكل الشركات. وفيما يلي عناصر مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) (المتوافق مع معيار التقرير المالي الدولي رقم ٨) الذي قام الباحث بإشتقاقه:

م	يجب ان تفصح الشركة ضمن تقاريرها القطاعية عن المعلومات التالية :
١	متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للقطاع chief operating decision maker (CODM) .
٢	عدد القطاعات التشغيلية التي تقدم كل منها تقارير للإدارة العليا.
٣	أن إدارة كل قطاع من القطاعات التشغيلية تتم بشكل منفصل.
٤	التقرير عن كل قطاع من القطاعات التشغيلية بشكل منفصل.
٥	مراجعة النتائج التشغيلية لكل قطاع تشغيلي بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي (CODM) .
٦	تسوية معلومات القطاعات التشغيلية مع القوائم المالية للشركة طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.
٧	أنواع المنتجات والخدمات المولده لإيرادات كل قطاع من القطاعات القابلة للتقرير عنها.
٨	تعديل المعلومات القطاعية المقابلة للفترة السابقة المترتبة علي حدوث تغيير في

	شكل قطاعات التقرير نتيجة الاعتماد علي مدخل الادارة بدلا من مدخل المخاطر والعوائد
٩	إيرادات العملاء الخارجيين عن كل منتج أو خدمة (مجموعة من المنتجات او الخدمات المماثلة)
١٠	المعلومات الجغرافية عن الإيرادات للعملاء الخارجيين ومدى إعتادها علي العملاء الرئيسيين.
١١	الإيرادات من كل عميل إذا بلغت إيرادات القطاع من المعاملات مع عميل خارجي واحد ١٠ % أو أكثر من إيرادات المنشأة
١٢	القطاعات ذات الخصائص المتماثلة التي تتجاوز إيراداتها ١٠% من الإيراد المجمع لكل القطاعات التشغيلية يتم التقرير عنها بشكل منفصل.
١٣	القطاعات التشغيلية المجمعة لتبلغ إجمالي إيراداتها الخارجية المعترف بها ٧٥% من إيراد المنشأة.
١٤	القطاعات الاخرى غير المجمعة معا والتي لا يتطلب الإفصاح عنها بشكل منفصل يتم التقرير والإفصاح عنها ضمن فئة كافة القطاعات الاخرى.
١٥	وصف مصادر الإيراد التي تتضمنها فئة كافة القطاعات الاخرى
١٦	الارباح أو الخسائر بالنسبة لكل قطاع يتم التقرير عنه
١٧	الاصول بالنسبة لكل قطاع يتم التقرير عنه
١٨	الالتزامات بالنسبة لكل قطاع يتم التقرير عنه
١٩	إجمالي الاصول والالتزامات لكل قطاع يتم التقرير عنه.
٢٠	الإيرادات المكتسبة من العملاء الخارجيين
٢١	الإيرادات المكتسبة من المعاملات مع القطاعات الاخرى لنفس المنشأة.
٢٢	مصروف وايرادات الفائدة التي تخص كل قطاع
٢٣	مصروفات الاستهلاك والاستنفاد لكل قطاع من القطاعات التشغيلية.
٢٤	مصروف ضريبة الدخل للقطاع
٢٥	العناصر غير النقدية الجوهرية باستثناء او عدا الاهلاك والاستنفاد.

٢٦	أساس المحاسبة عن أي معاملات بين القطاعات التي تم التقرير عنها.
٢٧	نسبة إجمالي إيرادات القطاعات القابلة للتقارير إلى إيرادات المنشأة.
٢٨	نسبة إجمالي الربح أو الخسارة للقطاعات القابلة للتقارير إلى أرباح أو خسائر المنشأة قبل المصروف الضريبي.
٢٩	نسبة إجمالي اصول القطاعات القابلة للتقارير إلى اصول المنشأة.
٣٠	نسبة إجمالي التزامات القطاعات القابلة للتقارير إلى التزامات المنشأة.

٢/٣/٤/٧ - تحليل المحتوي

وقام الباحث بتحليل محتوى التقارير المالية الدورية لشركات العينة لتحديد مدى إفصاح كل شركة عن عناصر المؤشر من عدمه ثم قام بتجميع عدد العناصر المفصوح عنها من المؤشر لكل شركة وتم نسبتها الي إجمالي عدد عناصر المؤشر (٣٠ عنصر) لتحديد درجة (نسبة) إفصاح تلك الشركة عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) وذلك قياسا علي (Faisal et al.,2016 , Kopecká,2016) .

٤/٤/٧ - توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تم توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

أ- المتغير المستقل: درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) (SIDI) : والتي يتم قياسها وفقا للمؤشر المقترح من الباحث من خلال تحليل محتوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية ضمن التقارير القطاعية المدرجة بالتقارير المالية الدورية (الربع سنوية) لشركات العينة ثم قسمة بنود هذا الإفصاح علي اجمالي بنود مؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية. (Faisal et al.,2016, Kopecká, 2016)

ب- المتغير التابع: قيمة الشركة (FV) والذي يتم قياسه من خلال مقياس *Tobin' Q* وهو نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية للالتزامات إلى القيمة الدفترية للأصول، علما بأن القيمة السوقية لحقوق الملكية تم تحديدها من خلال حاصل ضرب عدد الأسهم العادية في سعر الاغلاق للسهم بعد ٩٠ يوم من تاريخ إعداد القوائم الدورية وذلك حتي يكون لها محتوى معلوماتي لاصحاب المصالح باعتبار ان القوائم المالية لا تنشر في

تاريخ إعدادها ولكن تنشر في تاريخ لاحق بعد اعتمادها من مراقب الحسابات. وقد اعتمد الباحث علي مقياس *Tobin' Q* لقياس قيمة الشركة لانه مقياس يتناسب مع أثر الإفصاح بشكل عام والإفصاح عن المعلومات القطاعية بشكل خاص. (*Chen, 2013; Mishra, 2014; Kodongo et al, 2014; Siboni & Pouralli, 2015*)

ج- المتغيرات المعدله: اشتملت فروض البحث أيضا علي مجموعة من المتغيرات المعدله *Moderates* وهي التي يمكن أن تعدل أو تؤثر علي العلاقة محل الدراسة , ويتطلب ذلك قياس الأثر التفاعلي لهذه المتغيرات مع درجة الإفصاح القطاعي ، وهي كالآتي:

ج/١- حجم الشركة (*SIZE*): ويتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الاصول، قياسا علي (*Alfaraih & Alanezi, 2011*)

ج/٢- ربحية الشركة (*ROA*) : ويتم قياسها من خلال معدل العائد علي اجمالي الأصول، قياسا علي (*Mardini et al, 2013*)

ج/٣- جودة المراجعة (*AUD.Q*): ويتم قياسها من خلال متغير ثنائي يأخذ القيمة (١) او صفر) حيث تأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة شريك مع *Big 4 Audit* وتأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك ، قياسا علي (*Andre et al., 2012*)

وفيما يلي جدول(٢) يلخص قياس وتوصيف متغيرات الدراسة:

المتغير	نوعه	قياسه	علاقته المتوقعة
درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١)	المتغير المستقل (<i>SIDI</i>)	يقاس من خلال قيمة مؤشر مقترح للإفصاح عن المعلومات القطاعية ، يتم إيجاد درجة إفصاح كل شركة من خلال قسمة مجموع ما تم الإفصاح عنه من عناصر المؤشر وفقا لاسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية للشركات المصرية المقيدة في البورصة بدء من ٢٠١٦ علي مجموع عناصر المؤشر المقترح، قياسا علي (<i>Faisal et al., 2016, Kopecká, 2016</i>)	إيجابية

	وفقا لمقياس Tobin' Q لقياس قيمة الشركة من خلال تحديد قيمة (الإلتزامات + القيمة السوقية لحقوق الملكية) ÷ القيمة الدفترية لإجمالي الأصول لعينة الدراسة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة، قياسا علي . (Chen, 2013; Mishra, 2014; Kodongo et al, 2014; Siboni & Pouralli, 2015)	المتغير التابع (FV)	قيمة الشركة
+ أو -	لوغاريتم إجمالي الأصول كما تظهر قائمة المركز المالي، قياسا علي (Alfaraih & Alanezi, 2011)	متغير معدل (SIZE)	حجم الشركة
+ أو -	معدل العائد علي إجمالي الأصول ، قياسا علي (Mardini et al, 2013)	متغير معدل ROA	ربحية الشركة
+ أو -	يأخذ القيمة (١) إذا كان مكتب المراجعة شريك مع Big 4 Audit وتأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك، قياسا علي (Andre et al., 2012)	متغير معدل (AUD.Q)	جودة المراجعة

٧/٤/٥ - تصميم ونموذج البحث:

لإختبار الفرض الاول، والذي يتناول أثر درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة سوف يتم إستخدام نموذج الانحدار البسيط لمعرفة إتجاه العلاقة ومدى التأثير بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) كمتغير مستقل وقيمة الشركة كمتغير تابع ، وبناء عليه يمكن صياغة نموذج (1) للانحدار الخطي البسيط لإختبار الفرض الاول كما يلي:

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \varepsilon \quad \textcircled{1}$$

FV: قيمة الشركة

SIDI: درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية

β_0 : الجزء الثابت، والذي يمثل القيمة المتوقعة لقيمة الشركة (المتغير التابع) في حالة وجود درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية تساوي صفر (المتغير المستقل)

β_1 : معامل الإنحدار للمتغير المستقل

ε : الخطأ العشوائي

ولاختبار الفرض الثاني (H2)، والذي يتناول ما إذا كان التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة يختلف باختلاف حجم وربحية الشركة وجودة المراجعة، فسوف يتم اختبار تأثير كل متغير من المتغيرات المعدله علي العلاقة محل الدراسة، إلي أن يتم تجميع كل المتغيرات المعدله في نموذج واحد، للوصول للأثر الاجمالي للمتغيرات المعدله علي العلاقة محل الدراسة، ويتم ذلك اعتمادا علي نموذج الإنحدار المتعدد.

ولاختبار الفرض الفرعي (H2/a) تم صياغة نموذج (2) للإنحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية (SIDI) وحجم الشركة (SIZE) والاثر التفاعلي بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحجم الشركة (SIDI * SIZE) وقيمة الشركة (FV) كمتغير تابع كما يلي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 SIZE + \beta_3 (SIDI * SIZE) + \varepsilon \quad \textcircled{2}$$

FV : قيمة الشركة

$SIDI$: درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية

$SIZE$: حجم الشركة

$SIDI * SIZE$: الاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح وحجم الشركة

$\beta_3 : \beta_2 : \beta_1$: معاملات الانحدار للمتغيرات

β_0 : الجزء الثابت

ε : الخطأ العشوائي

ولاختبار الفرض الفرعي (H2/b) تم صياغة نموذج (3) للإنحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية (SIDI) وربحية الشركة (ROA) والاثر التفاعلي بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وربحية الشركة (SIDI * ROA) وقيمة الشركة (FV) كمتغير تابع كما يلي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 ROA + \beta_3 (SIDI * ROA) + \varepsilon \quad \textcircled{3}$$

FV : قيمة الشركة

$SIDI$: درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية

ROA: ربحية الشركة

*SIDI * ROA*: الاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح و ربحية الشركة

$\beta_3 : \beta_2 : \beta_1$: معاملات الانحدار للمتغيرات

β_0 : الجزء الثابت

ε : الخطاء العشوائي

ولاختبار الفرض الفرعي ($H2/c$) تم صياغة نموذج (4) للانحدار الخطي المتعدد

لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية (*SIDI*) وجودة

المراجعة (*AUD.Q*) والاثر التفاعلي بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وجودة

المراجعة (*SIDI * AUD.Q*) وقيمة الشركة (*FV*) كمتغير تابع كما يلي:

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 AUD.Q + \beta_3 (SIDI * AUD.Q) + \varepsilon \quad (4)$$

FV: قيمة الشركة

SIDI: درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية

AUD.Q: جودة المراجعة

*SIDI * AUD.Q*: الاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح وجودة المراجعة

$\beta_3 : \beta_2 : \beta_1$: معاملات الانحدار للمتغيرات

β_0 : الجزء الثابت

ε : الخطاء العشوائي

ولاختبار الفرض الرئيسي ($H2$) تم صياغة نموذج (5) للانحدار الخطي المتعدد

لاختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية (*SIDI*) وحجم الشركة *SIZE*

والاثر التفاعلي لحجم الشركة ودرجة الإفصاح (*SIDI * SIZE*) و ربحية الشركة (*ROA*)

والاثر التفاعلي لربحية الشركة ودرجة الإفصاح (*SIDI * ROA*) وجودة المراجعة

(*AUD.Q*) والاثر التفاعلي بين جودة المراجعة ودرجة الإفصاح (*SIDI * AUD.Q*)

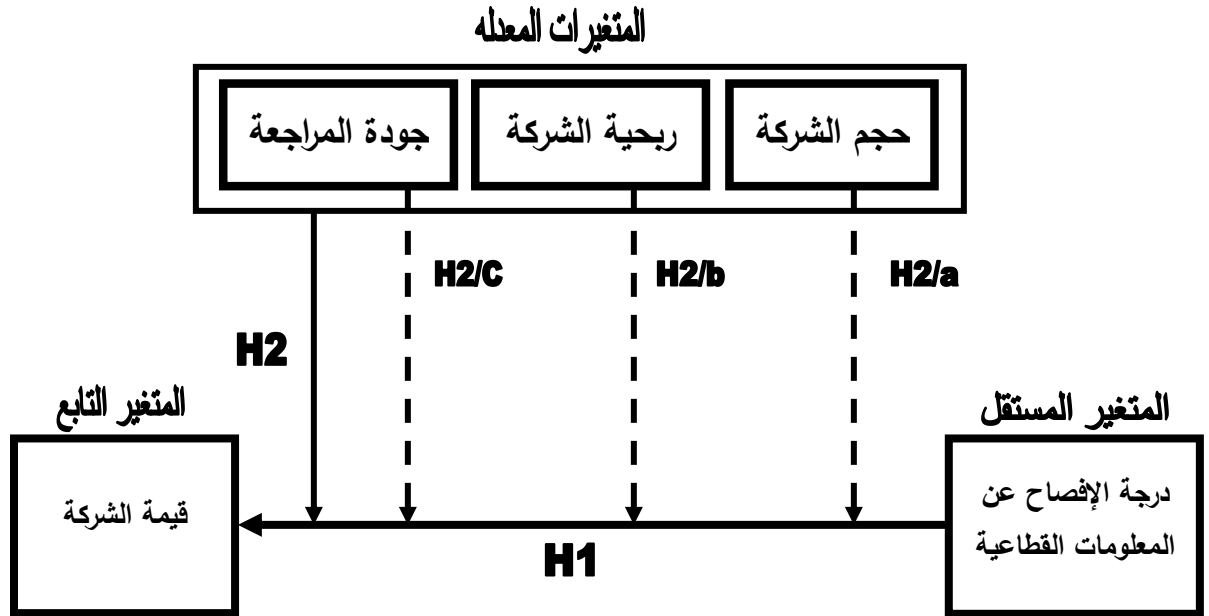
وقيمة الشركة (*FV*) كمتغير تابع كما يلي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 SIZE + \beta_3 (SIDI * SIZE) + \beta_4 ROA + \beta_5 (SIDI * ROA) + \beta_6 AUD.Q + \beta_7 (SIDI * AUD.Q) + \varepsilon \quad (5)$$

FV: قيمة الشركة

SIDI: درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية

$SIZE$: حجم الشركة
 $SIZE * SIDI$: الاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح وحجم الشركة
 ROA : ربحية الشركة
 $ROA * SIDI$: الاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح وربحية الشركة
 $AUD.Q$: جودة المراجعة
 $AUD.Q * SIDI$: الاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح وجودة المراجعة
 β_1 حتى β_7 : معاملات الانحدار للمتغيرات
 β_0 : الجزء الثابت
 ϵ : الخطاء العشوائي
 ويظهر نموذج البحث كالتالي:



٦/٤/٧ - نتائج إختبار فروض البحث:

وسوف يتم عرض النتائج كما يلي:

١/٦/٤/٧ - الاحصاءات الوصفية:

قام الباحث قبل اختبار فرض الدراسة الثاني باحتساب عدد من الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة مثل الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Stn. Deviation) ، وادني قيمة (Minimum) واعلي قيمة (Maximum) ويعرض الجدول رقم (٤) الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة والذي يتضح من خلاله أن قيمة الشركة تتراوح بين 0.46 و 6.53 والتي توضح وجود فروق جوهرية بين القيمتين ، وان متوسط قيمة الشركة 1.48 بانحراف معياري عن القيمة يبلغ 1.092 ويوضح جدول (٣) أيضا الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة المستقل وهو درجة الإفصاح القطاعي و متغيرات الدراسة المعدله التي تتضمن حجم الشركة SIZE وربحية الشركة ROA وجودة المراجعة AUD.Q والأثر التفاعلي لكل متغير معدل مع درجة الإفصاح القطاعي، حيث وجد ان درجة الإفصاح القطاعي تتراوح بين 20 % الي 93% بمتوسط 57% بينما متوسط حجم الشركة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لحجم الاصول يبلغ 9.3 ومتوسط الاثر التفاعلي لحجم الشركة علي العلاقة محل الدراسة يبلغ 5.39 بينما متوسط ربحية الشركة مقاسة بمعدل العائد علي الاصول تبلغ 0.0489 ومتوسط الاثر التفاعلي لربحية الشركة علي العلاقة محل الدراسة يبلغ 0.0266 ، واخيرا متوسط جودة المراجعة مقاسمة بالمتغير الثنائي (1، 0) يبلغ 0.7927 ومتوسط الاثر التفاعلي لجودة المراجعة علي العلاقة محل الدراسة يبلغ 0.5061

Descriptive Statistics

	N	Range	Minimum	Maximum	Mean		Std. Deviation	Variance
					Statistic	Std. Error		
Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic
FV	164	6.07	.46	6.53	1.4762	.08524	1.09162	1.192
SIDI	164	.73	.20	.93	.5720	.01578	.20213	.041
SIZE	164	2.38	8.26	10.64	9.3005	.04551	.58285	.340
SIDISIZE	164	7.81	1.80	9.60	5.3877	.16422	2.10305	4.423
ROA	164	.56	-.23	.33	.0489	.00521	.06676	.004
SIDIROA	164	.34	-.15	.19	.0266	.00294	.03769	.001
AUD.Q	164	1.00	.00	1.00	.7927	.03175	.40663	.165
SIDIAUD.Q	164	.93	.00	.93	.5061	.02305	.29514	.087

٧/٤/٢- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)

أعتمد الباحث علي معامل إرتباط Pearson لإستكشاف العلاقة المبدئية بين متغيرات الدراسة. ويوضح جدول (٣) التالي علاقات الإرتباط بين متغيرات الدراسة:
جدول (٤) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

SIDI * AUD.Q	AUD.Q	SIDI * ROA	ROA	SIDI * SIZE	SIZE	SIDI	FV	معامل إرتباط Pearson
							1	FV
						1	-0.267	SIDI
					1	0.583	0.043	SIZE
				1	0.700	0.787	-0.238	SIDI * SIZE
			1	-0.116	-0.130	-0.100	0.316	ROA
		1	0.945	0.064	-0.014	0.084	0.256	SIDI * ROA
	1	-0.093	-0.212	0.605	0.289	0.645	-0.181	AUD.Q
1	.380	-0.091	-0.258	0.571	0.458	0.698	-0.297	SIDI * AUD.Q

■ الإرتباط معنوي عند مستوي معنوية 1% (2-Tailed)

ويوضح جدول(٤) السابق وجود إرتباط سلبي معنوي بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) وقيمة الشركة مما يشير إلى عدم أهمية الإفصاح القطاعي لتحديد وقياس قيمة الشركة. كما توضح نتائج الارتباط وجود إرتباط طردي ومعنوي لكل من حجم الشركة وربحية الشركة وارتباط عكسي ومعنوي لجودة المراجعة وبين قيمة الشركة مما يشير إلى أهمية حجم الشركة وربحية وجودة المراجعة لما له من تأثير ايجابي علي تقييم الشركة بأعلي من عند قيمتها الدفترية. ولمعرفة إتجاه العلاقة ومدى تأثير قيمة الشركة كمتغير تابع بدرجة الإفصاح القطاعي وحجم الشركة وجودة مكتب المراجعة كمتغيرات مستقلة تم إجراء تحليل لنموذج الانحدار المتعدد كما سيتضح في النقطة التالية.

٧/٤/٦/٣ - نتائج اختبار فروض الدراسة:

لإختبار العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) وقيمة الشركة أعتد الباحث علي نموذجي الإنحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل واحد، والإنحدار الخطي المتعدد من خلال إدخال متغيرات أخرى معدله (حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة) لتحسين معنوية النموذج للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS 24 لإجراء الإختبارات اللازمة، وقد إشتملت عينة البحث علي عدد ١٦٤ مشاهدة تتمثل في التقارير المالية الربع سنوية لعدد ١٩ شركة من الشركات المقيدة بالبورصة خلال الفترة من سنة ٢٠١٦ بداية تفعيل المعيار في مصر حتي الربع الثاني من سنة ٢٠١٨.

أ- نتيجة إختبار الفرض الاول للبحث:

لاختبار مدي تأثير قيمة الشركة كمتغير تابع، بدرجة الإفصاح القطاعي كمتغير مستقل تم تشغيل نموذج (١) الانحدار البسيط التالي:

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \varepsilon \quad \textcircled{1}$$

ولقد تناول الفرض الأول للبحث العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) وقيمة الشركة، وقد افترض الباحث وجود تأثير لدرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمؤشر الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة وذلك في ظل عدم وجود متغيرات معدله والتي قد تؤثر علي العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وعند تطبيق نموذج الانحدار الخطي البسيط في ظل عدم وجود أي متغيرات معدله وجد الباحث من خلال إحصائية الاختبار F وجود معنوية للنموذج ككل (Sig.=0.01) عند مستوي معنوية 0.05، كما وجد الباحث أن معامل التحديد يبلغ (R²=0.071) وهو يشير الي أن 0.071 من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - قيمة الشركة - يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل - درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية - وباقي التغيرات وقدرها 0.929 ترجع الي الخطأ العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة.

ويمكن تفسير إنخفاض معامل التحديد R^2 من وجهة نظر الباحث من ناحية، أن الإعتماد علي معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) للإفصاح عن المعلومات القطاعية لدية العديد من الإنتقادات مثل إنخفاض القابلية للمقارنة للشركات نتيجة إتباعه مدخل الإدارة الذي يقوم علي أساس أنظمة وهياكل التقارير الداخلية للإدارة في إعداد والإفصاح عن معلومات التقارير القطاعية ضمن التقارير المالية الدورية للشركات وان أنظمة وهياكل التقارير الداخلية للشركات قد تتنوع وتختلف من شركة الي أخرى وكذلك الاضرار التنافسية التي قد تتعرض لها الشركة من الإفصاح عن معلومات قطاعية حساسة تجاريا وذلك ما تتفق معه الدراسات السابقة (Mardini,2017 ; Pardal et al.,2015; Arya et al., 2013) ، ومن ناحية أخرى أن قيمة الشركة تم تحديد قيمتها بالإعتماد علي المعلومات الإجمالية المفصوح عنها في التقارير المالية للشركة وأن ما يؤثر فيها فقط من درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية هو ما ينعكس من المحتوي المعلوماتي لهذا الإفصاح القطاعي علي سعر السهم والذي استخدم عند تحديد قيمة الشركة.

كما يتضح وجود معنوية للمتغير المستقل- درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية- باستخدام إحصائية الاختبار T ، حيث تبين وجود تأثير سلبي معنوي ($\text{sig.}=0.01$) لدرجة الإفصاح القطاعي علي قيمة الشركة وبلغ معامل إنحدار المتغير المستقل ($\beta_1=-0.267$) ، وهو ما يعني رفض الفرض الاول للبحث بعدم وجود أثر ايجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة.

ويوضح جدول (٥) التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد لإختبار الفرض الأول للدراسة:

النموذج	Sig. F Test	R^2	المتغيرات	معاملات الانحدار	Sig. T Test
قيمة الشركة ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية	0.300	0.071	ثابت	2.300	0.000
			SIDI	-0.267	0.010

ب- نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث:

تتناول هذه نتائج اختبار فروض البحث الخاصة بعلاقة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة، ومدى تاثر هذه العلاقة بالمتغيرات المعدلة الخاصة بحجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة والاثار التفاعلي لكل منهم، وذلك كما يلي:

ب/١- نتائج اختبار الفرض الفرعي (H2/a):

وفقا لهذا الفرض يختلف التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) على قيمة الشركة باختلاف حجم الشركة.

ويتم اختباره اعتمادا على نموذج (٢) للانحدار الخطي المتعدد التالي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 SIZE + \beta_3 (SIDI \text{ SIZE}) + \varepsilon \quad \textcircled{2}$$

ويظهر جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج على النحو التالي:

النموذج	Sig. F Test	R ²	المتغيرات	معاملات الانحدار	Sig. T Test
قيمة الشركة ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية والاثار التفاعلي لحجم الشركة مع درجة الإفصاح	0.000	0.19	SIDI	3.698	0.003
			SIZE	1.191	0.000
			SIDI * SIZE	4.721	0.001

ويتضح من جدول (٦) السابق ما يلي:

- أن متغير حجم الشركة له تأثير إيجابي ومعنوي على العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة حيث أن معامل الانحدار لمتغير حجم الشركة والذي يعكس الاثر الكلي له كان موجبا ($\beta_2=1.191$) وبصورة معنوية (sig.=0.000).
- أن المتغير التفاعلي لحجم الشركة ودرجة الإفصاح القطاعي له تأثير إيجابي ($\beta_3=4.721$) ومعنوي (Sig.=0.001) من خلال زيادة قدرة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية على تفسير التغيرات في قيمة الشركة للشركات كبيرة الحجم مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وهو ما يشير الي أن حجم الشركة يؤثر معنويا على

علاقة درجة الإفصاح القطاعي بقيمة الشركة وبالتالي يؤدي الي اختلاف العلاقة محل الدراسة ومن ثم يؤثر حجم الشركة علي ملاءمة الإفصاح عن المعلومات القطاعية لتحديد وتقييم قيمة الشركة.

- عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يتضمن العلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي وحجم الشركة والاثر التفاعلي لدرجة الإفصاح وحجم الشركة كمتغيرات مستقلة ومعدله علي تحديد قيمة الشركة كمتغير تابع، وجد الباحث من خلال إحصائية الاختبار F وجود معنوية للنموذج ككل ($\text{Sig.}=0.000$) عند مستوي معنوية 0.05 ، كما وجد الباحث أن معامل التحديد يبلغ ($R^2=0.19$) والذي يشير إلي أن 19% من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - قيمة الشركة - يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة - درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وحجم الشركة والاثر التفاعلي بينهما- وباقي التغيرات وقدرها 0.81 ترجع الي الخطأ العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تاثير علي العلاقة.

- وعند مقارنة معامل التحديد لنموذج (١) للانحدار البسيط بدون إدخال اي متغيرات معدله ($R^2=0.071$) مع معامل التحديد وفقا لنموذج (٢) للانحدار المتعدد بعد إدخال حجم الشركة كمتغير معدل ($R^2=0.19$) يتضح زيادة المقدرة التفسيرية لنموذج التقييم (الفرق = 0.119) مما يشير إلي وجود تأثير لحجم الشركة علي العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة.

ويمكن تفسير ذلك من خلال ان الشركات كبيرة الحجم تعدد داخلها القطاعات التشغيلية وبالتالي فهي اكثر حاجة لتطبيق إرشادات معيار رقم ٨ للتقارير القطاعية ولديها القدرات والإمكانيات والمهارات والموارد التي تمكنها من القيام بذلك ، وبالتالي فإن وجود الحجم كمتغير معدل يساهم في زيادة تفسير العلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي وقيمة الشركة ، وهذا يتفق مع ما سبق وان خلصت إليه عدة دراسات سابقة ($\text{Lucchese \& Di Carlo,2016; Farias \& Rodriguez,2015}$). وبالتالي يخلص الباحث من خلال ما سبق الي قبول الفرض الفرعي الأول ($H2/a$) القائل بإختلاف التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف

حجم الشركة مما يشير الي أن حجم الشركة كمتغير معدل للعلاقة أدي لتحسين العلاقة محل الدراسة بتحويلها إلي علاقة ايجابية معنوية بين درجة الإفصاح القطاعي وقيمة الشركة.

ب/٢- نتائج إختبار الفرض الفرعي (H2/b):

وفقا لهذا الفرض يختلف التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) علي قيمة الشركة باختلاف ربحية الشركة.

ويتم اختباره اعتمادا علي نموذج (٣) للانحدار الخطي المتعدد التالي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 ROA + \beta_3 (SIDI * ROA) + \varepsilon \quad \textcircled{3}$$

ويظهر جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج علي النحو التالي:

النموذج	Sig. F Test	R ²	المتغيرات	معاملات الانحدار	Sig. T Test
قيمة الشركة ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية والاثر التفاعلي لربحية الشركة ودرجة الإفصاح	0.000	0.156	SIDI	-0.236	0.008
			ROA	0.300	0.262
			SIDI * ROA	-0.008	0.975

ويتضح من جدول (٧) السابق ما يلي:

- أن متغير ربحية الشركة له تأثير إيجابي وغير معنوي علي العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة حيث أن معامل الانحدار لمتغير ربحية الشركة والذي يعكس الأثر الكلي له كان موجبا ($\beta_2=0.300$) وبصورة غير معنوية ($\text{sig.}=0.262$).
- وتم تأكيد النتيجة السابقة أن المتغير التفاعلي لربحية الشركة ودرجة الإفصاح القطاعي له تأثير سلبي ($\beta_3=-0.008$) وغير معنوي ($\text{Sig.}= 0.975$) من خلال انخفاض قدرة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي تفسير التغيرات في قيمة الشركة للشركات التي لديها ربحية مرتفعة مقارنة بالشركات التي لديها ربحية منخفضة ، وهو ما يعني أن ربحية الشركة المقاسة بمعدل العائد علي الاصول لا

يؤثر معنويا علي علاقة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة وبالتالي لا يؤدي إلي اختلاف العلاقة محل الدراسة.

- عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يتضمن العلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي وربحية الشركة والاثر التفاعلي بينهما كمتغيرات مستقلة ومعدله علي تحديد قيمة الشركة كمتغير تابع، وجد الباحث من خلال إحصائية الاختبار F وجود معنوية للنموذج ككل ($\text{Sig.}=0.000$) عند مستوي معنوية 0.05 ، كما وجد الباحث أن معامل التحديد يبلغ ($R^2=0.156$) والذي يشير الي ان 15.6% من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - قيمة الشركة - يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة - درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وربحية الشركة والاثر التفاعلي بينهما- وباقي التغيرات وقدرها $0.84.4$ ترجع الي الخطا العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تاثير علي العلاقة.

- وعند مقارنة معامل التحديد لنموذج (1) للانحدار البسيط بدون إدخال اي متغيرات معدله ($R^2=0.071$) مع معامل التحديد وفقا لنموذج (3) للانحدار المتعدد بعد إدخال ربحية الشركة كمتغير معدل ($R^2=0.156$) يتضح زيادة المقدره التفسيرية لنموذج التقييم زيادة ضعيفة (الفرق = 0.085)

وعلي خلاف ما سبق وأن خلصت إليه الدراسات السابقة (Mardini et al,2013) بأن هناك علاقة إيجابية بين ربحية الشركة وقيمة المنشأة من جهة وبين الربحية ودرجة الإفصاح القطاعي من جهة اخري , فلم يكون هناك تاثير معنوي للاثر التفاعلي ويرجع الباحث ذلك إلي انخفاض ربحية الشركات لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة مما لم يجعل لها تأثير معنوي تفاعلي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة وبالتالي يخلص الباحث من خلال ما سبق الي وجود تاثير ضعيف لربحية الشركة علي العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة وبالتالي رفض الفرض الفرعي الثاني ($H2/b$) القائل باختلاف التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) علي قيمة الشركة باختلاف ربحية الشركة ، مما يشير الي أن إدخال ربحية الشركة كمتغير معدل للعلاقة أدي الي تخفيض غير معنوي في العلاقة السلبية بين درجة الإفصاح القطاعي وقيمة الشركة ولكنه لم يحسنها.

ب/ ٣- نتائج اختبار الفرض الفرعي (H2/c):

يختلف التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف جودة المراجعة.

ويتم اختباره اعتمادا علي نموذج (٤) للحدار الخطي المتعدد التالي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 AUD.Q + \beta_3 (SIDI * AUD.Q) + \varepsilon \quad (4)$$

ويظهر جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج علي النحو التالي:

Sig. T Test	معاملات الانحدار	المتغيرات	R ²	Sig. F Test	النموذج
0.027	0.514	SIDI	0.14	0.000	قيمة الشركة ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية والاثر التفاعلي لجودة المراجعة ودرجة الإفصاح
0.002	0.686	AUD.Q			
0.000	-1.363	SIDI * AUD.Q			

ويتضح من جدول (٨) السابق ما يلي:

- أن متغير جودة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي علي العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة حيث أن معامل الانحدار لمتغير جودة الشركة والذي يعكس الأثر الكلي له كان موجبا ($\beta_2=0.686$) وبصورة معنوية ($\text{sig.}=0.002$).
- أن المتغير التفاعلي لجودة المراجعة ودرجة الإفصاح القطاعي له تاثير سلبي ($\beta_3=-1.363$) ومعنوي ($\text{Sig.}= 0.000$) والذي يشير الي زيادة قدرة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي تفسير التغيرات في قيمة الشركة للشركات التي يراجع حساباتها مراقب حسابات ينتمي لشركات المراجعة Big 4 مقارنة بالشركات التي يراجع حساباتها مراقب حسابات لا ينتمي لشركات المراجعة Big 4 ، وبالتالي جودة المراجعة المقاسة بمدى الانتماء لشركات المراجعة Big 4 يؤثر معنويا علي علاقة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة وبالتالي يؤدي الي اختلاف العلاقة محل الدراسة.

- عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يتضمن العلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي وجودة المراجعة والاثر التفاعلي بينهما كمتغيرات مستقلة ومعدله علي تحديد قيمة الشركة كمتغير تابع، وجد الباحث من خلال إحصائية الاختبار F وجود معنوية للنموذج ككل (Sig.=0.000) عند مستوي معنوية 0.05، كما وجد الباحث أن معامل التحديد يبلغ ($R^2=0.14$) والذي يشير الي ان 14 % من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - قيمة الشركة - يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة - درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وجودة المراجعة والاثر التفاعلي بينهما- وباقي التغيرات وقدرها 0.86 ترجع الي الخطأ العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تاثير علي العلاقة.

وذلك يعني وجود تاثير متوسط لجودة المراجعة علي العلاقة بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وقيمة الشركة وبالتالي قبول الفرض الفرعي الثالث (H2/C) القائل باختلاف التأثير الإيجابي للإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف جودة المراجعة ، مما يشير الي أن إدخال جودة المراجعة كمتغير معدل للعلاقة أدي الي زيادة في العلاقة الإيجابية بين درجة الإفصاح القطاعي وقيمة الشركة ولكنه لم يحسنها بدرجة كبيرة. ويتفق ذلك مع ماسبق وأن خلصت إليه الدراسات السابقة (Mardini et al,2013; kim,2013; wang & Campbell,2012 ; Elbannan ,2011) بأن جودة عملية المراجعة تؤثر علي درجة وجودة الإفصاح القطاعي فالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المكاتب الكبرى تكون اكثر التزاماً بمتطلبات القياس والإفصاح في المعايير الدولية مما ينعكس إيجاباً علي مستوى الإفصاح ككل ومنه الإفصاح القطاعي ، وبالتالي مما يمكن ان يزيد من تفسير المتغير المستقل وهو درجة الإفصاح القطاعي للتغيرات في قيمة الشركة.

ج- نتائج إختبار الفرض الرئيسي (H2):

قام الباحث فيما سبق باختبار تاثير درجة الإفصاح القطاعي بمفردها علي قيمة الشركة ثم قام باختبار نفس العلاقة مع ادخال متغيرات معدله (حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة) واثرها التفاعلي والتي اظهرت تحسن ليس بالكبير في العلاقة محل الدراسة والمفسر

بمعامل التحديد، فهل سيكون هناك تأثير للمتغيرات المعدلة معا علي ذات العلاقة (العلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي وقيمة الشركة) أكبر من تأثير كل منهما علي حده، ولاختبار ذلك (الاثر المجمع) تم إعادة صياغة الفرض الثاني الرئيسي كفرض عدم (H_{20}) علي النحو التالي:

لا يختلف تأثير درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية للشركة في التقارير المالية للشركة المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة باختلاف الاثر التفاعلي لحجم وربحية الشركة وجودة المراجعة.

ويتم اختباره اعتمادا علي نموذج (٥) للانحدار الخطي المتعدد التالي :

$$FV = \beta_0 + \beta_1 SIDI + \beta_2 SIZE + \beta_3 (SIDI * SIZE) + \beta_4 ROA + \beta_5 (SIDI * ROA) + \beta_6 AUD.Q + \beta_7 (SIDI * AUD.Q) + \varepsilon \quad \textcircled{5}$$

ويظهر جدول (٩) نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج علي النحو التالي:

النموذج	Sig. F Test	R ²	المتغيرات	معاملات الانحدار	Sig. T Test
قيمة الشركة ودرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية والاثر التفاعلي لحجم وربحية الشركة وجودة المراجعة ودرجة الإفصاح	0.000	0.48	SIDI	4.404	0.005
			SIZE	1.407	0.000
			SIDI * SIZE	-5.635	0.003
			ROA	0.648	0.018
			SIDI * ROA	-0.337	0.208
			AUD.Q	-0.195	0.492
			SIDI * AUD.Q	0.322	0.509

ويتضح من جدول (٩) السابق ما يلي:

- عند تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي يتضمن العلاقة بين درجة الإفصاح القطاعي حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة والاثر التفاعلي بينهما كمتغيرات مستقلة ومعدله علي تحديد قيمة الشركة كمتغير تابع، وجد الباحث من خلال إحصائية الاختبار F وجود معنوية للنموذج ككل ($\text{Sig.}=0.000$) عند مستوي معنوية 0.05 ، كما وجد الباحث أن معامل التحديد للنموذج ككل يبلغ يبلغ ($R^2=0.48$) والذي يشير الي ان 48 % من اجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع - قيمة الشركة - يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة - درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة والاثر التفاعلي بينهما - وباقي التغيرات وقدرها

0.52 ترجع الي الخطا العشوائي في التقدير او لعدم ادراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الممكن إدراجها ضمن النموذج ويكون لها تأثير علي العلاقة.

ويخلص الباحث مما سبق أن هناك تحسنا كبيرا في العلاقة محل الدراسة عند اختبار جميع المتغيرات المعدله للعلاقة معا ($R^2=0.48$) مقارنة باختبار كل متغير بمفرده (حجم الشركة ($R^2=0.19$) ، ربحية الشركة ($R^2=0.156$)، جودة المراجعة ($R^2=0.14$) علي العلاقة محل الدراسة مما يشير الي قبول الفرض الرئيسي الثاني (H_2) بوجود تأثير أكبر لدرجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية للشركة المقيدة بالبورصة المصرية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤) علي قيمة الشركة عند تضمين النموذج جميع المتغيرات المعدله معا.

- يؤثر حجم الشركة معنويا علي علاقة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير ($\text{sig.}=0.000$) وكذلك تفاعله مع درجة الإفصاح القطاعي ($\text{sig.}=0.003$) وقد أتضح للباحث أن تأثير حجم الشركة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة كان معنويا عند اختباره بمفرده او عند اختباره مع المتغيرات الاخرى.

- تؤثر ربحية الشركة معنويا علي علاقة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير ($\text{sig.}=0.018$) بينما تفاعله مع درجة الإفصاح القطاعي غير معنوية ($\text{sig.}=0.208$) وبذلك يتضح للباحث أن تأثير ربحية الشركة لم يكن معنويا عند اختباره بمفرده ولكنه أصبح معنويا عند اختباره مع المتغيرات الاخرى المعدله محل الدراسة ، ولكن تفاعله مع درجة الإفصاح القطاعي لم يكن معنويا سواء عند اختباره بمفرده أو اختباره مع المتغيرات الاخرى المعدله محل الدراسة.

- لم تؤثر جودة المراجعة معنويا علي علاقة درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية علي قيمة الشركة حيث كانت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير ($\text{sig.}=0.492$) وتفاعله ايضا مع درجة الإفصاح القطاعي لم يكون معنويا ($\text{sig.}=0.509$) وبذلك يتضح للباحث أن كلا من تأثير جودة المراجعة وتفاعله مع درجة الإفصاح القطاعي كان معنويا

عند اختباره بمفرده بينما عند اختباره مع المتغيرات الاخرى المعدله محل الدراسة لم يكن له تأثير معنوي.

يخلص الباحث مما سبق لوجود تأثير تفاعلي معنوي لحجم الشركة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة بينما لم يكن هناك تأثير تفاعلي معنوي لكل من ربحية الشركة وجودة المراجعة علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة.

٥/٧ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

فيما يتعلق بنتائج البحث ، توصل الي النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة معنوية بين درجة الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) علي قيمة الشركة وهو ما يعتقد الباحث انه راجعا الي الانتقادات الموجه للمعيار بعد تطبيقه والتي تتعلق باعتماده علي مدخل الادارة مما يؤدي لانخفاض القابلية للمقارنة بين الشركات لاعتماد كل شركة علي هياكل للتقارير الداخلية قد تختلف عن الشركة الاخرى ، كذلك أن الإفصاح عن المعلومات القطاعية الحساسة تجاريا للشركة قد يضر بمركزها التنافسي مما يؤثر سلبا علي قيمة الشركة. ومن ناحية اخري يرجع الباحث عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع لعدم وجود تأثير مباشر للمحتوي المعلوماتي للتقارير القطاعية علي تحديد قيمة الشركة.
- وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة مقاسة باللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الاصول والمتغير التفاعلي لحجم الشركة مع درجة الإفصاح القطاعي علي العلاقة محل الدراسة سواء تم اختباره بمفرده او اختباره مع المتغيرات الاخرى المعدله محل الدراسة ويعتقد الباحث ان هذه العلاقة راجعة الي ان الشركات الكبيرة الحجم لديها من الامكانيات والموارد ما تستطيع من خلال من تعظيم مواردها وتوفير التمويل اللازم مما ينعكس ايجابا علي الاداء المالي بالشركة وبالتالي يتم تقييم الشركات بأعلي من قيمتها الدفترية.
- بالنسبة لتأثير ربحية الشركة واثرها التفاعلي مع درجة الإفصاح القطاعي من جانب ، لا يوجد علاقة معنوية لربحية الشركة عند اختبارها بمفردها بينما كان التأثير معنوي لربحية الشركة كان عند اختبارها مع المتغيرات الاخرى المعدله ، وعلي الجانب الاخر

نجد أن الاثر التفاعلي لربحية الشركة مع درجة الإفصاح القطاعي لم يكن لها تأثير معنوي علي العلاقة محل الدراسة سواء عند اختباره بمفرده او عند اختباره مع المتغيرات الاخرى المعدله محل الدراسة

- وجود علاقة معنوية بين جودة المراجعة واثرها التفاعلي مع درجة الإفصاح علي العلاقة محل الدراسة عند اختبارها بمفردها دون ادخال متغيرات معدله اخري بخلاف جودة المراجعة بينما كان التأثير غير معنوي لجودة المراجعة واثرها التفاعلي عند اختبارها مع المتغيرات المعدله الاخرى. ويرى الباحث ان التأثير المعنوي لجودة المراجعة يرجع الي انه كلما تم الاعتماد علي مكاتب مراجعة تنتمي Big 4 كلما كان هناك امكانية اعتماد علي ما تقدمه الشركة من معلومات والحد من ادارة الارباح والتلاعبات مما يؤدي لتقييم الشركة بقيمتها الحقيقية.

وعليه ، يوصي الباحث بالاتي:

- ضرورة وجود ضوابط لتفعيل معيار المحاسبة المصري رقم ١٤ الخاص بالقطاعات التشغيلية، حيث أكتشف الباحث من خلال تحليل محتوى التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة أن هناك الكثير من الشركات التي لم تقم بتطبيقه حتي الآن.

- يجب تنميط ووضع ضوابط وإرشادات محددة لمدخل الإدارة التي يقوم عليه تطبيق المعيار حتي نتجنب العديد من الإنتقادات الموجه له.

- يجب أن تقوم الشركات بعمل دورات تدريبية فيما يتعلق بالتحديثات في المعايير حتي يسهل تطبيقها.

- يجب أن تقوم إدارة البورصة وهيئة الرقابة المالية بوضع متطلبات لإلزام الشركات المقيدة لديها بتطبيق المعايير المحاسبية الحديثة التي تم تفعيلها حتي تتوافر إمكانية الاعتماد علي معلومات التقارير المالية لهذه الشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وأخيرا، فيما يتعلق بمجالات البحث المقترحة ، فإن الباحث يقترح الاتي:

- إجراء بحوث تتناول أثر الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ١٤ علي منفعة التقارير القطاعية لمستخدميها.

- أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ علي دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح- دراسة تطبيقية.
- أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ علي العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبة وتكلفة رأس المال.
- أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤١ علي المقدرة التقويمية Value Relevance للمعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- مليجي ، مجدي عبد الحكيم ، ٢٠١٤ " أثر التحول إلي معايير التقرير المالي الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA ، ص ١ - ٤٩ .

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Alanezi, F. S., Alfraih, M. M., & Alshammari, S. S. (2015). *Operating Segments (IFRS 8)-Required Disclosure and the Specific-Characteristics of Kuwaiti Listed Companies. International Business Research, 9(1), 136.*
- Aleksanyan, M., & Danbolt, J. (2015). *Segment Reporting: Is IFRS 8 Really Better? Accounting In Europe, 12(1), 37-60.*
- André, P., Filip, A., & Moldovan, R. (2016). *Segment Disclosure Quantity and Quality Under IFRS 8: Determinants and The Effect and Financial Analysts' Earnings Forecast Errors. The International Journal of Accounting, 51(4), 443-461.*
- Andreou. P C, D. Ehrlich, & C. Louca, 2013, "Managerial Ability and Firm Performance: Evidence from the Global Financial Crisis, Available At: [Http://Citeseerx.Ist.Psu.Edu](http://Citeseerx.Ist.Psu.Edu).
- Arya, A., Frimor, H., & Mittendorf, B. (2013). *Compliance with Segment Disclosure Initiatives: Implications for the Short and Long Run. Managerial and Decision Economics, 34(7-8), 488-501.*

- Bai, C.; Q. Liu; J. L. Frank; M. Song & J. Zhang, 2002, "Corporate Governance and Firm Valuations in China" Available at : [Https://Www.Ssrn.Com](https://www.ssrn.com).
- Balakrishnan. K, R L. Watts, & L. Zuo, 2015, *The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, Research Paper*. Available at: [Http://Ssrn.Com](http://ssrn.com).
- Bancel, F. & U. R. Mittoo, 2014, "The Gap between Theory and Practice of Firm Valuation: Survey of European Valuation Experts", Available at: [Http://Ssrn.Com/Abstract=2420380](http://ssrn.com/abstract=2420380).
- Benson, B. W. & W. N. Davidson, 2009, "Reexamining the Managerial Ownership Effect on Firm Value", *Journal Of Corporate Finance*, 15(2): 573–586.
- Blanco, B., Garcia Lara, J. M., & Tribo, J. A. (2015). *Segment Disclosure and Cost of Capital*. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(3-4), 367-411.
- Bugeja, M., Czernekowski, R., & Moran, D. (2015). *The Impact of the Management Approach on Segment Reporting*. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42(3-4), 310-366.
- Charumathi, B. & E. S. Suraj, 2014, "Comparing Stock Valuation Models for Indian Bank Stocks", *International Journal of Accounting and Taxation*, Vol. 2, No. 2, Pp. 111-127.
- Chen, M., 2013, "Adjustments in Managerial Ownership and Changes in Firm Value", *International Review of Economics And Finance*, 25(1): 1–12.
- Connelly, J. T.; P. Limpaphayom & N. J. Nagarajan, 2012, "Form Versus Substance: The Effect of Ownership Structure and Corporate Governance on Firm Value in Thailand", *Journal of Banking & Finance*, 36(1): 1722–1743.
- Elbannan, A., 2011, "Accounting and Stock Market Effects of International Accounting Standards Adoption in an Emerging Economy", *Rev Quant Finan Acc*, Vol. 36, Pp. 207–245.
- Farías, P., & Rodríguez, R. (2015). *Segment Disclosures under IFRS 8's Management Approach: Has Segment Reporting Improved? Spanish Journal of Finance and Accounting*, 44(2), 117-133.

- **Farooq, M. S. & V. Thyagarajan, 2014, " Valuation of Firm: Methods & Practices Evaluation", *IMPACT: International Journal of Research in Business Management*, Vol. 2, Issue. 10, Pp. 7-14.**
- **Gisbert, A., Navallas, B., & Romero, D. (2014). *Proprietary Costs, Governance and the Segment Disclosure Decision. Journal of Management & Governance*, 18(3), 733-763.**
- **Goto, M., 2016, "Combined Use of Data Envelopment Analysis and Financial Measures of Corporate Value Assessment", *Global Conference on Business and Finance Proceedings*, Vol. 11, No. 1, Pp. 268-271.**
- **Gupta, P. P., D. B. Kennedy & S. C. Weaver, 2009, " Corporate Governance and Firm Value: Evidence from Canadian Capital Markets", *Corporate Ownership & Control*, 6(3): 293-307.**
- **He, L., Evans, E., & He, R. (2016). *The Impact of AASB 8 Operating Segments on Analysts' Earnings Forecasts: Australian Evidence. Australian Accounting Review*, 26(4), 330-340.**
- **Ibrahim, K., & Jaafar, H. (2013). *Corporate Governance and Disclosure on Segment Reporting: Evidence from Nigeria. In Proc. Global Business and Finance Research Conf (Pp. 1-19).***
- **Johari, J., Devi, S. S., & Ramachandra, S. (2016). *Ownership and Segment Disclosure: Moderating Effect of Competitiveness in Malaysia. Malaysian Accounting Review*, 15(1).**
- **Kajüter, P., & Nienhaus, M. (2017). *The Impact of IFRS 8 Adoption on the Usefulness of Segment Reports. Abacus*, 53(1), 28-58.**
- **Karğın, S., 2013, " The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms", *International Journal of Economics and Finance*; 5(4):71-80.**
- **Kim, Y.,2013"Changes In Firm's Market Value and Discretionary Accruals With The Adoption of IFRS In South Korea", *International Journal Of Economics And Statistics*, No. 4, Vol. 1, Pp. 263-270.**
- **Kodongo, O.; T. Mokoaleli-Mokoteli & L. Maina, 2014, "Capital Structure, Profitability and Firm Value: Panel Evidence of Listed Firms in Kenya", *Munich Personal Repec Archive*, Online At [Http://Mpra.Ub.Uni-Muenchen.De/57116/](http://Mpra.Ub.Uni-Muenchen.De/57116/).**

- *Lee, S., & Ch. Lai, 2012, "An Empirical Investigation of the Accounting Valuation Models", Journal of Accounting, Finance & Management Strategy, Vol. 7, No. 1, Pp. 45-68.*
- *Li, Q. (2013). Impact of Adoption of IFRS 8 on Quality of Financial Reporting of Foreign Companies Listed on US Securities Exchanges.*
- *Liu, C.; L. J. Yao & M. Y. M. Yao, 2012, " Value Relevance Change under International Accounting Standards: An Empirical Study of Peru", Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies, 15(2): 115-137.*
- *Liu, Y. (2014). The Usefulness of Segmental Information Disclosures and Analyst Forecast Efficiency (Doctoral Dissertation, Auckland University of Technology).*
- *Lucchese, M., & Di Carlo, F. (2016). The Impact of IFRS 8 on Segment Disclosure Practice: Panel Evidence from Italy. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 6(1), 96-126.*
- *Mardini, G. H. (2017). Narrative Disclosures under IAS 14R and IFRS 8 by Qatar Listed Companies. GSTF Journal on Business Review (GBR), 2(3).*
- *Mardini, G. H., & Almujaed, H. I. (2015). The Adoption of IFRS 8: The Case of Qatari Listed Companies. International Journal of Managerial and Financial Accounting, 7(3-4), 173-197.*
- *Mardini, G. H., Crawford, L., & Power, D. M. (2015). Perceptions of External Auditors, Preparers and Users of Financial Statements about the Adoption of IFRS 8: Evidence from Jordan. Journal of Applied Accounting Research, 16(1), 2-27.*
- *Mardini, G. H., Tahat, Y. A., & Power, D. M. (2013). Determinants of Segmental Disclosures: Evidence from the Emerging Capital Market of Jordan. International Journal of Managerial and Financial Accounting, 5(3), 253-276.*
- *Mateescu, R. A. (2016). Segment Disclosure Practices and Determinants: Evidence from Romanian Listed Companies. The International Journal of Management Science and Information Technology (IJMSIT), (20), 40-51.*

- Mishra, A. V., 2014, "Foreign Ownership and Firm Value: Evidence from Australian Firms", *Asia-Pacific Financial Markets*, Vol. 21, Pp. 67–96.
- Nichols, N. B., Street, D. L., & Tarca, A. (2013). *The Impact of Segment Reporting Under the IFRS 8 and SFAS 131 Management Approach: A Research Review*. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 24(3), 261-312.
- Pardal, P., Morais, A. I., & Curto, J. D. (2015). *Competitive Harm and Business Segment Reporting Under IFRS 8: Evidence from European Union Listed Firms*. In *EAA 38th Annual Congress*.
- Perek, A. A. & S. Perek, 2012, "Residual Income versus Discounted Cash Flow Valuation Models: An Empirical Study", *Accounting & Taxation*, 4(2): 57-64.
- Rikkert, J., 2014, *The Use of Business Valuation Methods in Africa, Europe and Australia*, Bachelor Thesis, Business Administration, University of Twente, Enschede .
- Siboni, Z. M. & M. R. Pourali, 2015, "The Relationship between Investment Opportunity, Dividend Policy and Firm Value in Companies Listed in TSE: Evidence from IRAN", *Journal of Natural and Social Sciences*, Vol. 4, No. 1, Pp. 263-272.
- Tsalavoutas, I, Paul A. & Lisa E., 2012, "The transition to IFRS and the Value Relevance of Financial Statements in Greece", *The British Accounting Review*, No. 44, Pp. 262–277.
- Wang, Y. & M. Campbell, 2012, "Effects of IFRS Implementation on China Publicly Listed Companies: Evidence Using Tobin's Q ", *Journal of Business Administration Online*.